

(١٠) النقد... والنقد الذاتي

الخطأ في التجربة :

لقد عاقت تجربة عبد الناصر حل مشكلة الديمقراطية في مصر معوقات كثيرة . منها ما هو اجتماعي مثل التخلف العلمي والديموقراطي الكامن في الشعب نفسه نتيجة سنوات القهر الطويلة ، وتفشي الامية وسيادة القيم القروية الذليلة. ومنها ما هو تاريخي مثل قيام ثورة ١٩٥٢ بدون تنظيم شعبي نتيجة لطبيعة النظام الذي كان سائدا قبل الثورة . ومنها ما هو حتمي مثل معارك التحرر الوطني وما فرضته من قيود ووضعه من حدود للممارسة الديمقراطية . ومنها ما فرض على الثورة مثل محاولات التآمر عليها وما اقتضته تلك المحاولات من اجراءات صارمة للدفاع عنها. ومنها ما يسأل عنه غير عبد الناصر مثل نكوص القوى والعناصر الوطنية والتقدمية عن مساندة الثورة نتيجة خطأ في تحليل الاحداث وتقييم الثورة ذاتها... وغير ذلك من المعوقات التي لا تدخل في باب " الخطأ في التجربة " .. ذلك لأن من مبررات الثورة ومهامها ان تتغلب على معوقاتها وهو ما يعني ان المعوقات موجودة او متوقعة . كما ان من مهامها ان تتصدى وتسحق أعدائها دفاعا عن نفسها . و لكن الخطأ - كما نعيه- هو ما وقعت فيه الثورة ذاتها، اما في ادراك مشكلة الديمقراطية او في اكتشاف حلها الصحيح او في أسلوب حلها . وهو ما يعني انه كان من الممكن- موضوعيا - عدم وقوعه . نعني الخطأ.

الخطأ الأساسي:

في أكثر من موضع سابق من هذا الحديث نبهنا الى اختلاط المفهوم الليبرالي للديموقراطية مع المفهوم الاجتماعي في فكر ومواقف عبد الناصر من المشكلة. أقربها الى الذاكرة اختياره الاستقالة من مجلس قيادة الثورة احتراماً لرأي الاغلبية ، وهو موقف ليبرالي ، ورفضه الخضوع لرأي الأغلبية وهو موقف غير ليبرالي . كما نذكر دستور عبد الناصر الذي أصدره عام ١٩٥٦ وجمع فيه نصوص النظام النيابي، وهو نظام ليبرالي ، مع تقييده بالاستفتاء الشعبي والاتحاد القومي و هي صيغ غير ليبرالية .. المهم ان عبد الناصر كان يعالج مشكلة الديمقراطية في مصر، حتى عام ١٩٦١، ويجرب حلها ، على ضوء مفهوم اجتماعي للديموقراطية متلبس بجرثومة أو جراثيم المفهوم الليبرالي . وما زالت التجربة، برغم كل ما بذل من أجلها من أسباب النجاح، تعاني من تناقضها حتى كادت تجهز على الثورة ذاتها .. لولا ان صححها عبد الناصر بثورة جديدة .

قال عبد الناصر يوم ٢ يوليو ١٩٦٢ وهو يتحدث عن الفترة السابقة : " ان الفكر الثوري في تلك الفترة، وهو يتطلع الى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفي مواجهة الظروف المحيطة به قد وقع في الخطأ حين توهم ان الطبقة المحترقة التي كان لا بد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن ان تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة في الثورة . ولقد كان من أثر ذلك ان محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم وما حدث داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ما أصابها بالشلل وأقعدتها عن الحركة بل وكاد ان ينحرف بها في بعض الاحيان عن الاتجاه الثوري الاصيل ... "

ان عبد الناصر في هذه الفقرة من أقواله وسنورد من أمثاله كثيرا، لم ينسب الخطأ الى القوى المضادة للثورة، بل اعترف بخطأ توهم الوحدة الوطنية بين قوى الثورة والقوى المضادة للثورة . ولما كان هو القائد المفكر الثوري فانه قد اعترف بوهم غلف التجربة بضبابه فأضل الرؤية الصحيحة.

من أين أتى هذا الوهم؟

وهم المثالية:

ليست المثالية هي التطلع الى مثل أعلى كما توحى الكلمة لبعض الناس . المثل الاعلى قوة جاذبة الى التقدم . أما المثالية فوهم غير علمي لكيفية التقدم . المثل الاعلى يحدد الغاية . والمثالية تتعلق بالاسلوب . والمثالية كأسلوب، تتميز بالتجريد الفكري وانكار الواقع الاجتماعي او تجاهله . الشعب في المثالية او الليبرالية (اذ الليبرالية نظرية مثالية) هو مجموعة من المواطنين وكل واحد من الشعب هو مواطن .

يقول جورج بوردو في كتابه عن الديمقراطية : " .. والمواطن ليس هو الفرد بجميع خصائصه بما فيها أنانيته وأطماعه وتعصبه الفكري في مواجهة المصالح الدائمة للجموع . بل هو الانسان الواعي المتحرر من الانحياز الطبقي ومن متاعب ظروفه الاقتصادية ، القادر على ان يدلي برأيه في الشؤون العامة بصرف النظر عما يفضله لنفسه.. ان المواطن هو ذلك الانسان الذي منحته الطبيعة حرية لا تتأثر بالظروف المتغيرة " .. وقال تارجت : " اذا جردنا العسكريين ورجال الكنيسة ورجال القانون والتجار والمزارعين من مواقفهم التي تحدها مهتهم يصبح كل منهم مواطنا !! " .

وواضح من هذا ان " المواطن " لا وجود له في الواقع . انه مجموعة صفات مجردة . انه مجرد فكرة... وهذه هي المثالية . في هذه الفكرة يستوي الناس ويصبح كل أفراد الشعب سواء ..

ولكن لماذا كان الواقع ان الناس يختلف بعضهم عن بعض طبقا لظروف كل واحد منهم وحصته من عائد وطنه. فإن صفة المواطن لا تكون لها دلالة الا وحدة الانتماء الى وطن واحد . ثم - فيما عدا ذلك - يختلف الناس اختلافا كبيرا . منهم الحكام والمحكومون الاغنياء والفقراء ، المتعلمون والاميون ، المستغلون وضحايا الاستغلال ، الملاك والمعدومون ، الأذكى والأغبياء ، الاصحاء والمرضى ، الشيوخ والرجال والنساء والشباب والاطفال .. الى آخره .. ويتدرجون فيما بين تلك الحدود . فلا نكاد نعرف مواطنا شبيها بمواطن اخر. وتصبح مشكلة أي حكم " وطني " هي كيفية ازالة الفوارق او تخفيفها على قدر ما تطبق موارد الوطن الواحد . هنا تكون " المساواة " الشكلية مجرد هروب من الواقع . تكون مثالية. فبيما بين الحاكمين والمحكومين يكون المحكومون وحدهم هم الذين يحتاجون الى الديمقراطية. وفيما بين الاغنياء والفقراء يكون الفقراء وحدهم هم الذين يحتاجون الى رفع مستوى المعيشة . وفيما بين المتعلمين والاميين يكون الاميون وحدهم هم المحتاجون الى التعليم . وفيما بين المستغلين وضحايا الاستغلال يكون الضحايا وحدهم هم المحتاجون الى الحماية .. الى آخره .

ولكن المثالية، جرثومة الليبرالية ، لا تعرف هذا ولا تعترف به . فتبنيح كل شيء لكل الناس او تحرم كل الناس من كل شيء ثم تقف الدولة الليبرالية على الحياد خارج وفوق المجتمع وتناقضاته وصراعاته. وهذا الحياد لا يعني شيئا أقل من انحياز الدولة للاقوياء ضد الضعفاء ، للاغنياء ضد الفقراء ، للظالمين ضد المظلومين .. لانها تحجب حمايتها عنهم في حاجة الى الحماية فتبنيح - سلبيا- لمن هم في غير حاجة الى حماية فرصة افتراس الاخرين ...

كيف تبرر المثالية موقفها ؟ .. تبرره مثاليا . تتعامل فكريا مع الافكار . وتتطلب من كل فرد ان ينهض الى مستوى الفكرة الصحيحة ما دام قد وعاهها ، فتركز على التوعية وتكتفي باداء الرسالة ثم تدعو الناس الى ان يتخففوا من أنقالتهم وان يتغلبوا على معوقات حركتهم . انها تدعو المرضى الى الشفاء ماداموا قد عرفوا انهم مرضى .. ومن لم يفعل " فذنبه على جنبه " .. وهو انكار تام للظروف الموضوعية التي تحول بين كل فرد وبين تحقيق ارادته ، وترغمه على ان يفعل ما لا يعتقد أصلاً انه صحيح . ولماذا يدعي كل اللصوص براءة الذمة ، لأنهم لا ينكرون الامانة فكرة ولكنهم يهدرونها مسلكا.. ولماذا وعد الله بعض " المؤمنين " بجهنم .. لأن الايمان لا يؤدي بالضرورة الى التقوى . أما المثالية فهي تكتفي

بالفكرة وتحمل صاحبها مهمة فرضها على الواقع الموضوعي .. انها ، أعني المثالية ، الوجه الثاني من عملة الفشل، أما الوجه الاول فهو المادية .. تنكر الفكرة او تتجاهلها كعنصر في صياغة الحياة الواقعية.. وتفرض على البشر ارادة ظروفهم المادية.

وأرجو الا يسأل أحد : ماذا بقي اذن .. بعد المثالية والمادية ؟.. فان هذا حديث طويل لا يتسع له نطاق هذا الحديث .

مثالية عبد الناصر:

لم يكن عبد الناصر مثاليا خالصا حين قامت الثورة وتصدى لحل مشكلة الديمقراطية في مصر. فما نزال نذكر موقفه العدائي من الديمقراطية الليبرالية وموقفه الديمقراطي من الشعب ، ورؤيته الناضجة للعلاقة بين التبعية الاقتصادية للاقطاعيين ومشكلة الديمقراطية عند الفلاحين ، ورؤيته الجنينية للعلاقة بين الظروف الاجتماعية والحرية . وكان من نتائج ذلك الموقف المختلط ان أنجز- بذات الدرجة من الحماس- أمرين متناقضين :

أما الأول : فهو مشروعاته لحل مشكلة الديمقراطية : الإصلاح الزراعي ، منع الفصل التعسفي . هيئة التحرير، دستور ١٩٥٦ ، السلطات الدستورية التي تقررت للتنظيم الجماهيري ، تنظيم الجماهير في الاتحاد القومي ، توسيع حقوق الانتخاب ومضاعفة أعداد من لهم هذا الحق .. الخ .

أما الثاني : النقيض ، فهو اباحة تلك المشروعات " لكل المواطنين " وترك المنافسة الحرة بينهم تضع كل قادر منهم في الموضع الذي تصل اليه قدرته وتبقي كل عاجز منهم في موضع عجزه . وضع الفلاحين في الريف في حلبة المنافسة الحرة على الجمعيات التعاونية وخدماتها مع الملاك .

أنشأ هيئة التحرير وجمع فيها كل الناس ثم ترك لهم حرية المنافسة على قيادتها . حولها الى اتحاد قومي ومنحه سلطات دستورية ثم ترك الناس- كل الناس- فيه يتنافسون على قيادته وعلى استعمال تلك الحقوق الدستورية. وجه اليهم جميعا نداء " ارفع رأسك يا أخي لقد مضى عهد الاستعباد " وترك للمنافسة الحرة مهمة اختيار من يرفع رأسه ومن ينكسها .. الى آخره.. ثم بقي على الحياد . لأن الثورة التي كانت ما تزال تحتفظ بجرثومة المثالية الليبرالية كانت ترى فيهم جميعا " المواطنين " ولم تر البشر الواقعيين فجمعت بين الوحوش والفرائس في نطاق واحد ، فانطلقت الوحوش على الفرائس وفرض القوي ارادته. ولم يكن من الممكن ان تكون النتيجة غير ذلك ... مهما تكن النوايا حسنة.

ولقد تجلى هذا الاتجاه المثالي الليبرالي في خطب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في تلك الفترة كما لو كان قد كفى الشعب استبداد الاقطاعيين وسيطرة الرأسماليين وأوفى بوعده ، وأصدر لهم دستورا ثم نظر اليهم نظرة واحدة تدعوهم الى المحبة والوحدة والتعاون في سبيل الوطن ...

تجلى هذا اولا في تصوره ان الحرية مقدره ذاتية على كل واحد ان يكسبها لنفسه بصرف النظر عن ظروفه الواقعية . قال في منيا القمح يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣: " اننا نهتف دائما بالحرية ونهتف بالعزة وليست العزة كلاما او هتافا و ليست الحرية أوهاما ينادى بها بلا وعي . ولكن الحرية هي التحرر من العبودية ومن الخوف ومن الفزع أفرادا وجماعات . لقد عشنا سنين طويلة تحدثنا فيها طويلا عن الحرية ولم نحقق منها شيئا . فقد كانت الحرية وعودا وكلاما وصياحا أما اليوم فاذا قلنا الحرية فنحن نعني حرية القلوب وحرية النفوس وحرية العقول وهي كلها تتلخص في التحرر من الخوف الا من الله الذي خلق العالمين .. " .

نعم ولكن كيف ؟ كيف يتحرر الخائف من خوفه

وقال في المؤتمر الوطني بجامعة القاهرة يوم ٣ ديسمبر ١٩٥٣ : " ان العامل الاول للحرية هو التجرد التام من روح الاستعباد وروح الخوف والفرع ويجب ان يكون الحاكم والشعب قوتين متعادلتين فاذا لم يكن الشعب قويا فان الحكم لا يكون عادلا ، ولكي يكون الشعب قويا يجب ان يكره الاستبداد وينفر من الاستعباد ولا يعرف للخوف والفرع معنى" .

نعم ولكن كيف؟.. كيف يؤدي النفور من الاستعباد الى القوة ؟

وقال في فرع هيئة التحرير بالوايلي يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٣ :

" اننا الآن نلقي جميع الاوزار على الحكام السابقين وهدفهم وأريد ان أقول ان أي حاكم اذا ترك وحده لن يستطيع ان يتغلب على نزعات نفسه والنفس أمارة بالسوء ولهذا يجب ان يكون الشعب متيقظا متسلحا بالمعرفة. وكلنا نعرف اننا كنا نحكم حكما ديموقراطيا له برلمان وكان له دستور ووثيقة تقول الامة مصدر السلطات . وهذه الامة كانت ضحية السلطات . اننا نريد اليوم لهذه الامة ان تكون مصدر السلطات وهذا لن يتأتى الا بالمعرفة والتيقظ ومعرفة كل فرد حقوقه وواجباته" .

نعم ولكن كيف؟.. كيف تؤدي معرفة الحق الى الحصول على الحق ؟

وقال في حفل كلية أركان الحرب يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ :

" ان العزة والكرامة كانتا دائما جزءا من الشعب واننا إذ نقول ان هذه الثورة أقامت العزة وأقامت الكرامة فإنما نعني ان هذه الثورة ثبتت العزة والكرامة وجعلتهما حقيقة واقعة لأن هذا الشعب كافح طويلا من أجل عزته ومن أجل كرامته واستشهد منه من استشهد وشرد منه من شرد من أجل هذه الكرامة التي كنا نراها دائما في الصدور وكنا نراها في النفوس التي كانت دائما تمثيلا خفيا او ظاهرا في كل فرد من أبناء الوطن" .

نعم ولكن كيف؟.. كيف تؤدي العزة الكامنة في الصدور الى الديموقراطية؟ .

الحياد المستحيل:

من كل ما سبق، وأمثاله كثير ، يتضح بجلاء أن الديموقراطية كانت، في مفهوم الرئيس عبد الناصر، في تلك المرحلة، مقدره ذاتية قابلة للاكتساب بالوعي ومغالبة النفس حتى تتحرر من الخوف والفرع. وان الجماهير لا تنقصها إلا التعبئة والتوعية والثقة بالنفس بعد ان قضى على الاقطاع " و سيطرة رأس المال على الحكم " ، حتى تسترد الديموقراطية عافيتها وتقرض ارادتها . وأنها الى حد كبير كانت مسئولة عن الاستبداد بها فهي- حينئذ- مسئولة عن أن تأخذ بيدها زمام أمرها فلا تسمح بالاستبداد من جديد. وان وظيفة هيئة التحرير كانت - على وجه التحديد- تنظيم الشعب وتعبئته وحشده وتوعيته ودفعه بعيدا عن السلبيية والركود السابق وتحريضه على ان يحرر نفسه من الخوف والفرع .

أجاب عبد الناصر ، اذن ، عن أسئلتنا : كيف؟ .. ولقد كانت اجابته صحيحة الى حد محدود. ولكن بالرغم من ان تلك كانت خطوة تقدمية على طريق الديموقراطية في شعب كان - فعلا- قد لاذ بالسلبيية وخرج عن نطاق الاهتمام بالمسائل العامة ، الا انه لا يمكن تجاهل الرؤية المثالية لمشكلة الديموقراطية

التي كانت تواكب، وتتغلب في كثير من الاوقات ، على الرؤية الاجتماعية كأثر من اثار المفهوم الليبرالي العام للديموقراطية في هذه المرحلة.

ولقد كانت غلبة المثالية أكثر تجليا في الخطب المتكررة للرئيس الراحل عن التسوية الحيادية بين المواطنين . قال مخاطبا أصحاب محال القاهرة وضواحيها يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ : " ان هناك فرقا كبيرا بين الفوضى والحرية وان حرية صاحب العمل تبدأ عندما تنتهي حرية العامل وحرية العامل تبدأ عندما تنتهي حرية صاحب العمل . ان هذه الحكومة كانت اول حكومه تحمي العامل في حدود رعاية حق العمل ورسالتها التوفيق بين العامل وصاحب العمل فمن اشترط من الفريقين فقد هدم بناء التضامن الذي يقوم عليه مجد مصر".

وقال يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ : " اننا لا نود ان نقدم مطالب طائفة على اخرى ولا ان نرفع طائفة على مستوى الطوائف الاخرى وذلك حتى لا يرتفع مستواها الاجتماعي على حساب طوائف اخرى . واننا نود ان نقوم بحل المشكلة العامة لا المشاكل الخاصة. فهناك عمال متعطلون يريدون العمل ونحن بدورنا نعمل على ايجاد عمل لهم ونعمل على حماية العامل من أصحاب العمل ونحي أصحاب العمل فنكون حكاما بين العامل وصاحب العمل".

وقال في شبرا الخيمة يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٥٣ : " واني اؤكد لكم انه لا يوجد شخص الان يستطيع ان يستغل الحكم في سبيل مصلحته الخاصة . نحن الان نعمل في سبيل صاحب العمل وفي سبيل العامل لأن مصالحهما مشتركة. يا اخواني : اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العامل وعلى مصلحة العمل الى بناء عهد جديد من الصناعة وهذا العهد هو الذي سيمكننا من ايجاد عمل للعمال المتعطلين".

وقال مخاطبا منظمات الشباب يوم ٣ يناير ١٩٥٤ : " ان الرسالة التي ادعوكم اليها هي التعاون في الخير وليكن كل منكم عطوفا على الاخرين فتكون كتلة واحدة متحابية متآخية فلا تجاهروا بالعدوان ولا تكونوا معتدين . وإذا خرج واحد من الصف فانصحوه واثبوه الى رشده فلا نكون كما كانت الحال في الماضي شيعا وأحزابا. كونوا على الدوام رسلا للوحدة والمحبة والتعاون فنحافظ على قوة الوطن المعنوية والمادية".

وقال في قوة عمال المحلة مساء يوم ٣ أبريل ١٩٥٤ : " أنتم اليوم مسئولون عن هذا الوطن فيجب ان تحافظوا على وحدة أبنائه من أجل وطنكم وعائلاتكم ان تتعاونوا مع جميع طبقات الامة تعاوننا وثيقا حتى تؤدي الثورة رسالتها كاملة . وأوصيكم ان تعصموا بالصبر. كما أحذركم من شائعات المضللين الذين يندسون بينكم بالوعد الخلاب والكلام الزائف . ولست بحاجة الى ان أقول ان بلادنا تجتاز الان اولى مراحلها نحو التصنيع ولهذا يلزم ان تحافظوا على الثقة التي يجب ان تتوفر بين العمال وأصحاب العمل . ونحن الان في دور بناء لنهضتنا و سنصل بلا شك الى الاستقرار الصناعي قريبا جدا".

وقال مخاطبا ممثلي المحافظات في قاعة مجلس النواب يوم ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ : " يا اخواني ، يجب ان يشعر كل فرد بان عزة المواطن الاخر تتمثل في عزته وبان كرامته جزء من كرامة أخيه. لان كرامتكم جزء من كرامتي وعزتكم جزء من عزتي وبهذا يا اخواني اذا دافعتم عن عزة الاخرين وكرامتهم وحریتهم فانما تدافعون عن عزتكم وكرامتكم".

وقال مخاطبا وفود الوجه البحري والقناة يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٥٤ : " ان مصر التي تطهرت اليوم من الاستعباد والاستغلال لتهيب بكم ان تناصروها . ان مصر تريد منكم ان تتكروا ذواتكم من أجلها ومن أجل أبنائكم وأحفادكم لتعملوا على المحافظة على ما وهبنا الله من عزة وكرامة وبهذا نستطيع ان نسير في الطريق الذي نهدف اليه طريق العزة والحرية والاستقلال ولنعمل على المحافظة على ذلك وتحقيق

هذه الاهداف فمصر تنتظر منكم عملا دائما واتحادا وتآلفا متناسين الخلافات والاحقاد سائرين في طريق تحقيق الهدف الاعظم وهو بناء مصر بناء شامخا عزيزا وايجاد عداله اجتماعية صحيحة والسلام عليكم ورحمة الله ."

ولقد تكرر هذا المعنى في خطبة ألقاها في جامعة الاسكندرية يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤، وفي مؤتمر العمال بميدان الجمهورية يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٤، وفي افتتاح أول وحدة مجمعة في قرية برنشت يوم ١٣ أبريل ١٩٥٥، وفي القاهرة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٥ .

ولعل من أكثر أقواله دلالة على الموقف الحيادي ما قاله في المنيا موجها خطابه الى " الكافة " . قال يوم ٥ يوليو ١٩٥٥ " اذا قلنا ان فترة الانتقال قد انتهت تماما فانما نعني انكم جميعا قد أصبحتم مجلس الثورة لا عشرة منكم فقط ، ان الشعب جميعا حينما تنتهي فترة الانتقال يصبح هو مجلس الثورة . هذا هو مجلس الثورة . هذا هو معنى الديمقراطية وهذا هو معنى الحرية وهذا هو معنى البرلمان " .

لحظات التردد:

عرفنا من قبل ان دستور عبد الناصر (١٩٥٦) قد نص على ان يكون المواطنين اتحادا قومياً لتحقيق الاهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية " . ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الامة و " تبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية " .

كان ذلك في ١٦ يناير ١٩٥٦ .

أما الاهداف التي قامت من أجلها الثورة فقد كانت معلنة ومعروفة ومن بينها القضاء على الاقطاع الذي ترجم فعليا في قانون الاصلاح الزراعي ، ومن بينها القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم . اذن، فان " نظرية " الاتحاد القومي كانت واضحة او قريبة من الوضوح . وتحمل عبد الناصر شخصياً مسئولية تكوين الاتحاد القومي .

وقد استنفد عبد الناصر، سنة وخمسة أشهر لوضع طريقة تكوين الاتحاد القومي بالرغم من الضرورات الدستورية، أو الديمقراطية التي كانت تستوجب الاسراع في تكوينه. فقد بدأ تنفيذ الدستور، وفتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الأمة وترشيح من ترشح دون ان يكون للاتحاد القومي وجود ليؤدي وظيفته الدستورية. وبعد قفل باب الترشيح أصدر عبد الناصر قرارا (في ٢٨ مايو ١٩٥٧) - لا بتكوين الاتحاد القومي- ولكن بانشاء لجنة مؤقتة تدعى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي مشكلة من عبد اللطيف البغدادي وزكريا محي الدين وعبد الحكيم عامر.. هذه اللجنة التنفيذية المؤقتة هي التي شكلت او وضعت أسس تشكيل الاتحاد القومي..

ان هذه الواقعة العابرة في تاريخ عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر لم تستحق الانتباه من الذين كتبوا التاريخ او كتبوا المذكرات ، في حين انها تكشف عن الصراع الخفي الذي كان يدور، في رأس عبد الناصر اولا، وفي مجلس قيادة الثورة ثانيا ، بين المفهوم الليبرالي والمفهوم الاجتماعي للديموقراطية والذي انتهى بانتصار المفهوم الليبرالي فأحدث في تاريخ حل مشكلة الديمقراطية في مصر انفصاما على جبهتين . انفصاما بين دستور عبد الناصر ونظريته الديمقراطية التي يمثلها الاتحاد القومي ، وبين الاتحاد القومي كما قام في الواقع . وانفصاما ما بين الاتجاه الديمقراطي الاجتماعي الذي كان يتجه اليه عبد الناصر اتجاها متزايدا وبين الاتجاه الليبرالي الذي تمثل بقوة في أعضاء اللجنة التنفيذية التي شكلت الاتحاد القومي فعلا .

ان هذا الانقسام الذي جاء بعد سنة وخمسة أشهر من الانتظار وانتهى بتخلي عبد الناصر عن مهمة اقامة الاتحاد القومي ، وتولى الاتجاه الليبرالي اقامته يوحي الينا احياء قويا بان عبد الناصر كان مترددا في صيغة الاتحاد القومي الذي كلفه الدستور ببيان طريقة تكوينه وان ذلك التردد قد انتهى الى تخليه عن مهمته وسمح- في الوقت ذاته- بان يتصدى الاتجاه الليبرالي لاجهاض الرؤية الديمقراطية الاجتماعية التي تضمنها الدستور.. وينتصر.

ويبدو هذا واضحا من الفارق الجوهرى بين رؤية عبد الناصر لكيفية تكوين الاتحاد القومي و بين الاتحاد القومي كما تم تكوينه فعلا .

قال في المؤتمر التعاوني الثاني يوم اول يونيو ١٩٥٦ : " قلنا نعمل اتحادا قوميا. وهذا الاتحاد عبارة عن جبهة وطنية تجمع أبناء هذا الشعب ما عدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا أعوان الاستعمار لأن الرجعيين أعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكّموا فينا وسلمنا لهم وأعطيناهم الفرصة ليمارسوا حربتهم في الماضي فخافوا هذه الامانة التي حملها لهم هذا الشعب واليوم عندما نقول هناك اتحاد قومي لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية او الانتهازية ولا لاعوان الاستعمار ابدا . الفرصة ستكون للشعب ، الاغلبية العظمى من هذا الشعب ، الناس الذين حرّموا من حربتهم أيام كانت هناك برلمانات زائفة كنا كلنا نشكو منها ونعرف انها لا تحقق رغباتنا ولا تعمل لصالحنا، ولكنها تعمل لمصلحة فئة قليلة من المستغلين او من الاقطاعيين او من الحاكمين الذين يريدون حكما وشهوة وسلطانا. هذا الكلام كان في الماضي واليوم ، في هذه المرحلة الجديدة فلن تكون هناك حرية سياسية للانتهازيين او الرجعيين او أعوان الاستعمار. اذن الاتحاد القومي يشمل جميع أبناء هذه الامة . هذا هو الاتحاد القومي كما أتصوره . كيف سيكون هذا الاتحاد القومي ؟ .. انه سيستغرق وقتا طويلا ولا أقدر أبدا يوم الاستفتاء على الدستور يوم ٢٣ يونيو ان أقول : ان هذا هو الاتحاد القومي هذا الاتحاد القومي الذي يعبر عن هذه الاهداف يجب ان تتمثل فيه جميع العناصر الخيرة في هذا الوطن . جميع العناصر العاملة، جميع العناصر البناءة في هذا الوطن . الاتحاد القومي لم يتكون حتى الان ولن يعلن تكوينه يوم ٢٣ يونيو او يوم ٢٥ يونيو بالكامل . لأن هذا الشعب يجب ان يأخذ الفرصة ليعمل ونتيجة عمله هي السبب الوحيد الذي يدخله الاتحاد القومي ."

ويكرر هذا المعنى في خطابه في الاحتفال بالجلء يوم ١٩ يونيو ١٩٥٦، وهو يربط بين تصوره للاتحاد القومي وبين الديمقراطية السلمية ، أحد الاهداف الستة للثورة ، فيقول : " وكان الهدف السادس من أهداف الثورة هو اقامة حياة ديمقراطية سليمة ولم نقل ديمقراطية فحسب . فقد كنا نعيش جميعا تحت اسم الديمقراطية وتحت اسم البرلمان والبرلمانية ، ولكننا لم نكن نتمتع من الديمقراطية الا باسمها. ولكن معناها وأصولها وجذورها كانت مفتقدة كنا لا نحس بها ولا نشعر بها . وكنا نشعر ان هذه الديمقراطية ليست لنا ولكنها كانت علينا من أجل فئة من الناس . فقدت الديمقراطية معناها وروحها وأسبابها. وتحت اسم الديمقراطية تحكّم فينا الرجعيون والمستغلون والانتهازيون . تحكمت فئة قليلة كانت تتجر بالديموقراطية . وكان الشعب ينظر ويكتشف ويعرف و يعلم . ونحن كشعب قاسينا طويلا نستطيع ان نعرف الخديعة والخداع والتضليل . تحت اسم الديمقراطية يا اخواني قاسينا كثيرا وكانت الديمقراطية كفاحا من أجل الحكم وكفاحا أجل السيطرة والاستغلال والثراء والسلطة والسلطان . ولهذا حينما كتبنا هذه المبادئ قبل الثورة كنا نعبر عن احساس الشعب وعن آمال هذا الشعب . كتبنا الهدف السادس من أهداف الثورة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة نتلافى بها ما فات . لا نكتفي منها بالبرلمانية ولا بالاسم ولكن بحياة ديمقراطية من أجل أبناء هذا الشعب جميعا . من أجل الاغلبية العظمى من هذا الشعب ، لا من أجل الاقلية ولا من أجل المستغلين و المستبدين " .

حين قال عبد الناصر هذا لم يكن الاتحاد القومي قد تم تكوينه. ولا نستطيع ان نقطع بما اذا كان عبد الناصر يعبر عن رأيه في كيفية اقامة اتحاد قومي تعبيراً بدون " خلفية " ام انه كان يرد عن طريق مخاطبة الشعب على اتجاه في الرأي لم يقبل تصوره وقد كان من عادته ان يفعل ذلك حين يريد ان يشرك الناس في اختلاف الرأي في مجلس قيادة الثورة لاختبار اتجاه الرأي العام .

أيا ما كان الامر فان تصور عبد الناصر لتكوين الاتحاد القومي كان يقوم على محورين أساسيين. أولهما: عدم اباحة عضويته لعملاء الاستعمار والانتهازيين والرجعيين وهي مقاييس مجردة تجد فرصتها في التطبيق على أي شخص تبعاً لموقفه ومسلكه من أهداف الثورة ومنجزاتها. ولا شك ان تعبير الرجعيين كان يلتقي التقاء موضوعياً مع الاقطاعيين ومن تناولهم قانون الاصلاح الزراعي وكبار الراسماليين . المحور الثاني - وهو منسجم مع المحور الاول - هو الاتباح عضوية الاتحاد القومي الا لمن ترشحه مواقفه ومسالكه لهذه العضوية من بقية أفراد الشعب. وبالتالي يبقى مفتوحاً الى ان يتكون تبعاً للفرز الفعلي للمواقف وأصحابها على ضوء برامج للثورة وموقفها. وكان هذان المحوران يعنيان- بأكبر قدر من الوضوح- الا علاقة بين عضوية الاتحاد القومي- الذي سيصبح سلطة رابعة من سلطات الدولة- وبين " المواطنة " او بينها وبين " حق الانتخاب " . وذلك ليبقى تنظيمها جماهيرياً للثورة وأهدافها...

ومع ذلك فان الاتحاد القومي قد تم تكوينه على غير هذين المحورين . فقد انتهى الامر بعد سلسلة من القرارات آخرها رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٥٩ باباحة عضوية الاتحاد القومي " لكل الناس " فيما عدا المحرومين من حق الانتخاب طبقاً للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .

أي أصبح- كما قلنا من قبل- تنظيمياً لهيئة الناخبين .. ففقد هويته السياسية، وان كان قد احتفظ بهويته الدستورية - وأصبحت الحقوق الدستورية المقررة للاتحاد القومي مباحة لمن يستطيع ان يتولى قيادته او يقترب من قيادته.

لماذا قبل عبد الناصر هذا المسخ لنظريته الديمقراطية؟

سينتظر الجواب النهائي ما يكشف عنه المستقبل من صراعات في مجلس قيادة الثورة ولكننا نستطيع، بدون انتظار ان نقول أن عبد الناصر لم يكن حتى ذلك التاريخ قد حسم موقفه من التناقش بين المفهوم الليبرالي المثالي للديموقراطية والمفهوم الاجتماعي الواقعي للديموقراطية.

ولعل موقف عبد الناصر من الاتحاد القومي كما تشكل فعلاً يؤيد هذا الرأي . ذلك لأنه ما ان تم تكوين الاتحاد القومي وأبيحت عضويته " للانتهازيين والرجعيين وعملاء الاستعمار " .. حتى ارتضاه عبد الناصر وانبرى للدفاع عنه . فنجده يعود في يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٨ فيقول في بني سويف ، بعد أن كان قد تم تكوين الاتحاد القومي : " هذا هو الاتحاد القومي .. اتحاد يجمع بين أبناء الوطن العربي الواحد. لا انحراف إلى اليمين ولا انحراف إلى اليسار.. لا تفرقة.. لا تناذب.. وانما جمع كلمة من اجل رفعة هذا البلد. جمع الكلمة من أجل رفع راية القومية العربية التي قامت طويلاً.. استطعنا بالاتحاد ان ننتصر ونستطيع أيضاً بالاتحاد ان نحقق الامال الكبار وان ننتصر أيضاً بعون الله... "

ويقول في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٩: " وفي نفس الوقت أعلننا جميعاً اننا أمة واحدة لا حزبية ولا بغضاء ولا فرقة ولا أحقاد.. قلنا اننا نكون اتحاداً قومياً يجمع بين أبناء هذه الجمهورية العربية المتحدة. نبني تحت راية هذا الاتحاد وطننا ونبني تحت راية هذا الاتحاد عزتنا ونبني تحت راية هذا الاتحاد مجدنا ونقيم تحت راية هذا الاتحاد المجتمع الذي نتمناه والمجتمع الذي نعمل من أجله " .

النقد الذاتي:

أيا ما كانت الاسباب التي أدت الى ان يأتي الاتحاد القومي ، في التطبيق، مخالفا بل مناقضا للرؤية النظرية التي صاغها عبد الناصر في دستور ١٩٥٦، فان عبد الناصر لم يلبث ان انتبه الى أخطاء التجربة وما تهدد به من أخطار.

ولقد بدأ نقد التجربة والافكار التي مهدت لها منذ ٢٢ يوليو ١٩٥٩ وانصب في البداية على التنبيه الى القوى الانتهازية والرجعية التي تغلغت في الاتحاد القومي ومن قبله هيئة التحرير وأساليبها في النفاق. قال يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٩: " كلنا نعرف وكلنا قاسيا من هذا وسيفابلنا كذلك في الاتحاد القومي انتهازية ولكن علينا وعليكم أنتم الواجب ان تطهروا الاتحاد القومي من الانتهازيين ". وحذر غاضبا في خطابه الى عمال المصانع في بورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠ فقال : " ليس الغرض ان احنا نكون في الاتحاد القومي، ان احنا نتعين في مجالس المحافظات او نتعين في المنصب الفلاني . دا دليل على ان نجد ناس لا زالت رواسب الماضي متعلقة بيهم . في الاتحاد القومي او في الحكومة او في كل منصب من المناصب العامة، كل واحد فينا بيؤدي دوره في الخدمة العامة من أجل بناء ترفرف عليه الرفاهية والشخص اللي مؤمن بان عليه دور يؤديه وبيقدر يؤديه في أي مكان وفي أي منصب .. اما الشخص اللي بيعتقد انه ليست الا وسيلة او ليس هذا الا سبيل بحيث انه ينتقل من حته لحته يبقى بيفكر في نفسه وينسى ان هو عضو في المجتمع وعليه أن يعمل من أجل رفاهية هذا المجتمع .. وده أمل الشعب طبعا في الاتحاد القومي وأمال الشعب في الحكم المحلي لأن الشعب اللي انتخب الاتحاد القومي واللي ايد فكرة الحكم المحلي واللي ايد الاتحاد القومي وعمل على تدعيمه واقامته يؤيده لاسباب انه بيعتبر ان آماله ستتحقق عن هذا الطريق " .

ويضرب الرئيس الراحل أمثلة ساخرة ومرة لسباق النفاق الذي كان يعقده الانتهازيون والرجعيون " احتفاء وحفاوة وتأييدا " للثورة وقائدها فيقول يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ : " بعد سنة ١٩٥٧ رفع الرجعيون يفت اشتراكيتهم وفعلا هم أصلهم بيكسبوا من زيادة الانتاج . واحد رجعي او رأسمالي مستغل أصلا اقطاعي . تلاقيه عامل جوابات ومعلق يفت الاشتراكية .. وكلام .. ليه ؟ .. طالما الاشتراكية يفت بس هم مبسوطين . طالما الاشتراكية شعارات بس هم زعلانين ليه؟ .. ده هم عايزين كده؟ .. مستعدين يحطوا شعارات في الاشتراكية اد الي نقولها عشرين مرة . بس ما نحطش الاشتراكية موضع التنفيذ وما نطبقتهاش " . وبعد أربعة أيام أي يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ يعود الى الحديث مرة أخرى عن انتهازية تلك المرحلة فيقول : " أعطيتكم أمثلة في أول الثورة وكيف حاولنا احضار الأقطاعيين لنتفاهم معهم على القضاء على الاقطاع (أية مثالية!!) ولم يمكن وبعد تحديد الملكية أدخلناهم الاتحاد القومي . أنا عارف أناسا كانوا من أشد الناس تحمسا وايمانا في المظهر. ولم أكن أستطيع ان أعرف ان هذا نفاق او غير نفاق . وبعد ذلك في سنة ١٩٥٤ أنزلوا اليفط ورفعوا اليفط وعلقوا اليفط ونزلوا اليفط ورفعوا الصور وأنزلوا الصور .. هذا الكلام نعرفه جميعا ونعرف لماذا حصل .. نفاقا طبعا.. " .

ويعترف عبد الناصر انه قد بدأ يستشعر الخطر على الثورة منذ عام ١٩٦٠. فيقول في خطاب ٢٥ نوفمبر ١٩٦١: " في سنة ١٩٦٠ أنا كنت أشعر ان احنا يمكن الدفع الثوري غير قائم . الثورة بدأت تتعثر. الرأسمالية المستغلة بدأت تنفذ وبدأت تتهرب وتتسلل الى الصف . والامثلة كانت أمامي واضحة وكانت أمامي باينة. كان الخطر في ايه؟ .. في الرأسمالية المستغلة والرجعية توشك ان تجند الوطنية وتلم الثورة لحسابها الخاص .. في سنة ١٩٦٠ انا ابتدأت أشعر بالخوف او الخطر من سيطرة رأس المال على الحكم زي ما قلت لكم . مش يعني سيطرة رأس المال على الحكم اني أجبب اللي بيبقوا رأسماليين والمليونيرات ويكونوا وزارة - بأي حال من الاحوال لا. ولكن دول كانوا زمان بيروحوا للوزارة ومعروف انهم بنتعمل وزارة من شركة فلان وده من شركة علان . ابتدأوا دلوقتي ينفذوا الى كبار

الموظفين . اللي حصلت مثلا في مديرية التحرير دي تبين فعلا ان فيه خطورة من سيطرة رأس المال على الحكم . لأن كان اللي في الوزارة أصله أستاذ او استاذ مساعد في الجامعة وجه تولى مسؤولية بهذا الشكل ثم بعد هذا قبل ان يأخذ رشوة وهو بعد ما بقي وكيل وزارة يبقى الواحد ساعات يبشعر بالقلق والخوف على مصيرنا وناس مشيوا بهذا الشكل ويبقى ده من سيطرة رأس المال على الحكم . لأن رفض انتاج مصانعنا والحصول على منتوجات خارجية رغم اننا في حاجة الى كل ملين من العملة الصعبة دي أيضا بيمثل ان هناك خطراً كبيراً لأن راس المال يريد ان يسيطر على الحكم وينفذ مش قادر يسيطر من فوق اهو ببيجي يسيطر من أي حلقة من الحلقات يجدها ضعيفة " (عليك رحمة الله يا عبدالناصر..)

ثم يعلن عبد الناصر بمرارة لا شك فيها " فشل التجربة " فيقول يوم ٢٦ يوليو ١٩٦١: " قلنا نقضي على الاقطاع هل قضينا على الاقطاع ؟ .. الاسرة التي بقي لها ٢٠٠ فدان و ٥٠ لكل ولد من أولادهم كتلوا هذه الارض وأنا أعرف مناطق فيها ٣٠٠ فدان ملكية لعيلة واحدة ولا زالوا يعتبرون أنفسهم أسياد البلد كما كانوا قبل الثورة ولا زالوا ينظرون الى الفلاحين كعبيد... هل نقبل هذا في عهد الثورة؟..

هل تبقى هناك ثورة وهذا الكلام مستمر ؟.. لن تكون هناك ثورة تسير في الطريق السياسي وتسير في الطريق الاجتماعي لتحقيق لهذا البلد ما تصبو اليه من آمال . لنقف ونقول الثورة انتهت وخلصت ونحن سرنا في الناحية السياسية فقط أما الثورة الاجتماعية لا . يقولون لنا ان هذا يؤثر على كفاية الانتاج وكفاية التنمية وتركوا ما فات كما هو . لا يمكن، كيف تكون هناك عدالة؟.. كيف تكون هناك مساواة؟.. كيف تكون هناك حرية؟.. هل الحرية ممكنة او مستطاعة اذا كانت الاموال في يد ٥% من الناس والباقيين محرومين؟.. هل يمكن ان تكون هناك مساواة او تكون هناك عدالة او تكون هناك ديموقراطية اذا كان هناك ٩٥% من الشعب يشتغلون عند ٥% من الشعب ؟.. طبعا لا يمكن أبدا . " ويقول يوم ٣ ديسمبر ١٩٦١: " العملية ليست ادانة بل كما قلت اننا نبحث عن الحقيقة. نريد ان نأخذها من تجربتنا في العشر سنوات وفي السنوات التي كانت قبل الثورة . على أي شيء كانت تدل تجربتنا . هل استطعنا ان نقيم عدالة اجتماعية ؟ .. هل استطعنا ان نقيم ما يمكننا من القضاء على الظلم الاجتماعي؟.. هل استطعنا ان نقضي على الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي؟.. أبدا لم نستطع " .

لماذا؟؟!!

من المسئول عن أخطاء التجربة؟..

في الاجابة على هذا السؤال تتجلى عظمة الصدق مع الشعب في موقف عبد الناصر. أي أنه لا ينسب الخطأ حتى إلى الانتهازيين والرجعيين ، ولا يحملهم المسؤولية، بل يعترف بخطأ الثورة ، وبخطئه، و بمسئوليته..

وقال في خطابه الى الشعب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦١ :

" لقد وقعنا ضحية وهم خطير قادتنا اليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير. لقد كنا دائما نرفض المصالحة مع الاستعمار ولكننا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية لقد تصورنا انه مهما كان من خلاف بيننا وبين العناصر الرجعية فانهم أبناء نفس الوطن وشركاء نفس المصير ولكن التجربة أثبتت لنا خطأ ما كنا نتوهمه . أثبتت التجربة ان الرجعية وهي من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه بدورها لتسلب النضال الشعبي تراثه الاجتماعي . أثبتت التجربة ان الرجعية على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة التي تتمكن بها من مباشرة استغلالها حتى ولو أدى ذلك الى

ان تمكن له من التحكم من مقدرات الشعوب التي تنتمي اليها . ولقد غير الاستعمار طريقة تسلله الى أرضنا في حين اننا لم نغير طريقة مواجهتنا له. و كنا وما نزال نقاوم أحلافه العسكرية وقواعده بينما كان يتوارى وراء الرجعية وفي قصورها العالية المشيدة من استغلال الجماهير " .

وقال في نفس الخطاب : " ويتصل بهذا الوهم وهم تصور امكان المصالحة مع الرجعية على أسس وطنية. ذلك اننا في الوقت الذي أعلننا فيه ايماننا بإمكانية ازالة المتناقضات الطبقيّة سلميا داخل اطار من الوحدة الوطنية كانت الرجعية تمشي في طريق آخر معاكس . لم تكن القوى الرجعية بمثل طيبة الجماهير وسماحتها ونبلها ولقد رأينا في سوريا كيف تكتلت الرأسمالية والاقطاع والانتهازية مع الاستعمار للقضاء على مكاسب الجماهير ولضرب الثورة الاشتراكية ولاسترداد جميع امتيازاتها ولو بالقوة المسلحة ولو باراقة الدماء " .

وقال في نفس الخطاب : " لقد وقعنا في خطأ كبير لا يقل أثرا عن الوهم الخطير الذي نسينا أنفسنا فيه. هذا الخطأ هو عدم كفاية التنظيم الشعبي . في هذا الوقت كله لم تظهر الرجعية بذرة من العرفان تجاه هذه الحرية التي تركت لها من غير استحقاق وانما العكس كان موقفا . فلقد استعملت هذه الحرية لتضرب الشعب ولتخرب ولتدمر ولتنتقل على أهدافه وخططه وأحلامه وتشعل فيها النار جميعا لا تهتم ولا تبالي.. لقد كانت وسيلتنا الى التنظيم الشعبي هي تكوين الاتحاد القومي ليكون اطارا من حول صراع الطبقات .. وكان خطونا اننا فتحنا لها الطريق الى الاتحاد القومي تمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولته الى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية " .

وقال يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١: " وواضح كل الوضوح ان الرجعية أقلمت نفسها والرجعية مشيت في الاتحاد القومي وبعدين مايقناش نقول ان ده رجعي . كنا بنقول والله راجل طيب وماشي . العملية مش فلان راجل طيب. لأن هو في العملية دي بيستغل مثلا عشرة آلاف جنيه ويعمل غدا ويوم الجمعة يعمل فول نابت وشوية عيش بخمسة جنيه ويلم الناس وكل الناس يقولوا ان فلان الفلاني ده راجل طيب. يعني العملية هي استغلال وتغطية للاستغلال . او يدبج دبيحة كل شهر او شهرين ويجيب الناس اللي هو واخذ فلوسهم وواحد عرق جبينهم ويوكلهم أكله ويقولوا والله الراجل ده طيب دبج لنا دبيحة. العملية مش عملية حسنة ولا عملية صدقة بأي حال من الاحوال عملية حقوق وعملية واجبات . والله بكل أسف احنا برضه فكرنا في هذه الطريقة وانضحك علينا تمام زي ما نضحك على الفلاحين اللي بيدبحوا لهم الدبايح كل جمعة ويغدوهم او بيعشوهم وقلنا والله فلان ده راجل طيب و فلان ده راجل فيه شيء الله " .

وأخيرا قال في نفس الخطاب : " حاولنا نحل بالوسائل السلمية حاولنا نحل في اطار من الوحدة الوطنية ولكن النية كانت من طرف واحد . لأن هناك خلافات سياسية وخلافات جذرية ولقينا الرجعية اما بتستكين حتى تجد الفرصة وتستكين لغاية الوقت المناسب وبتنزلف وتتملق علشان تحمي فلوسها وبتحمي نفسها ولكن بتستكين للوقت المناسب . ولكن هل نجح الكلام اللي قلناه ؟ .. هل نجح اللي قلناه ان احنا عايزين نحل المتناقضات داخل اطار من الوحدة الوطنية بالطرق السلمية لا ما نجحش . من جانبنا احنا كانت نوايانا يمكن سليمة وكنا بنقول عايزين نعمل محاولة جديدة تبين طيبة الشعب وتبين عمق هذا الشعب الاصيل في الحضارة . ولكن لا يمكن ان يتم عمل بالنية على اتمامه من جانب واحد، أما الجانب الاخر فهو ينتهز وينتظر الفرص المناسبة " .

وفي يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ يعيد تأكيد نقده للتجربة ويشير الى " نسبية " الاوضاع الاقتصادية وبالتالي يعبر عن نقلة فكرية جديرة التسجيل من التجريد الى الواقعية الاشتراكية فيقول : " وقد رأينا في الاتحاد القومي انه حدث خطأ في التنظيم خطأ تنظيمي وأنا قلت هذا الكلام في أول يوم . الخطأ التنظيمي ان الرجعية والرجعية كلمة نسبية استطاعت ان تتسلل وتبقى لها القيادة في كثير من منظمات الاتحاد القومي. قلنا اننا نريد ان نعطي الفرصة لكل الشعب حتى ينظم نفسه في اطار من الوحدة الوطنية ويحل

متناقضاته بالطرق السلمية رحبوا جدا واستطاعوا طبعاً لأنهم أقوياء ولهم نفوذ استطاعوا ان يصلوا ويتولوا قيادات الاتحاد القومي . أريد ان أقول لكم انه بعد تحديد الملكية بمائة فدان انا كنت بالامس اطلع على أسماء العائلات وما يملكون من أرض ، العائلات التي عندها مائة فدان توجد عائلة بها ٣٢ شخصا كل واحد يملك مائة فدان وهذا يعني ان الاقطاع موجود طبعاً في القرية وهناك عائلات بها ١٥ و ١٨ فرداً يملك كل منهما مائة فدان . لا نظن اننا قضينا على الاقطاع بتحديد الملكية بمائة فدان " .

على مفترق الطرق:

ومرة اخرى وقف عبد الناصر على مفترق الطرق . ثورة او لا ثورة ؟ ديموقراطية او لا ديموقراطية؟ و اختار الديموقراطية .. ومن أجلها- قاد في مصر ثورة جديدة .. غير انه قبل الحديث عن ثورة عبد الناصر من أجل الديموقراطية ، يتعين ان نعرف لماذا غير عبد الناصر نفسه موقفه من تجربته ذاتها ؟ كيف اكتشف الخطأ ولماذا ثار عليه؟.. لن يكون مصدر الجواب تأملاً فكرياً . فقد قلنا منذ البداية ان عبد الناصر كان ينتهج التجربة والخطأ ولم يكن يطبق نظرية مسبقة في الديموقراطية. وقلنا أن عبد الناصر كان يعطي التجربة فكره ويسترد من التجربة أفكاراً أكثر نمواً ونضجاً وتقدمية. كما قلنا ان دراسة عبد الناصر المفكر أكثر صعوبة وأكثر فائدة من دراسة أي مفكر يملك فرصة التراجع عن أفكاره وتصحيحها واعادة صياغتها ، لأن عبد الناصر كان يفكر ليعمل . كانت أفكاره مقدمة مباشرة لوضعها موضع التنفيذ في الحياة العينية . كما قلنا ان دراسة عبد الناصر الثائر أكثر صعوبة وأكثر فائدة من دراسة أي ثائر قصارى جهده ان ينفذ نظرية وضعت له من قبل ..

من هنا فان " الدروس المرة " التي تعلمها عبد الناصر من التجربة تستحق الذكر والانتباه . ربما أكثر من أي جزء آخر من الحديث . ولسنا ننكر ان تلك " الدروس المرة " التي دفع شعبنا العربي في مصر، وجمال عبد الناصر نفسه، ثمناها الفادح ، كانت هي المحرك الأول لرغبتنا في الحديث عن " عبد الناصر ومشكلة الديموقراطية في مصر " .. ذلك لأننا نتحدث عن الماضي من أجل المستقبل ولسنا من هواة كتابة التاريخ او كتابة المذكرات . وليس من بين هواياتنا الكتابة على جدران المعابد، ولو كانت معابد عبد الناصر.. انما هي حياة شعب.. من حقه وهو يشق طريقه الوعر الى المستقبل ان يستوعب دروس الماضي ولو كانت دروساً مريرة . ان يستثمر تجاربه ولو كانت مخطئة.. ان يكون مؤمناً، ولا يلدغ المؤمن من جحر واحد الف مرة..

ولقد وعى الزعيم الراحل دروس تجربته وثار عليها ليصححها، فهل يمكن ان تكون ثمة جناية على شعب أجهدته العناية أكثر حماقة من العودة الى ذات التجربة.. التي دفع شعبنا ثمن الخطأ فيها .. لا نعتقد.

(١١) دروس مرة لمن يريد ان يتعلم

المراهنة على الجواد الخاسر:

كان من بين ما أدركه عبد الناصر ادراكا صحيحا منذ بداية الثورة ، الاهمية الحاسمة لحل مشكلة التنمية الاقتصادية في مصر . وهي حاسمة بالنسبة الى قضية الديمقراطية بوجه خاص . فمهما رفعت القيود المفروضة على حرية المواطن ، سيكون مصير تلك الحرية متوقفا ، في النهاية ، على مدى ما يتوفر لدى كل مواطن من امكانات اقتصادية للحفاظ على حريته اولا ثم لاستعمالها استعمالا ايجابيا ثانيا بدون ان يكون مضطرا لبيعها أو تعطيلها من أجل " لقمة العيش " .. وفي لم لاحقة سيعبر عبد الناصر عن احد الدروس التي تعلمها من مجتمع ما قبل الثورة ... فيقول في الميثاق : " ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش ، ان حرية التصويت من غير لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة و أصبحت خديعة مضللة للشعب " .

أما في الفترة التي نتحدث عنها فقد عبر عن ادراكه لأهمية التنمية بما قاله في حديثه الى الصحفي الهندي كارنجا : " انني أريد قبل كل شيء ان أوفر للشعب وخاصة الفلاح والعامل حرية اجتماعية و اقتصادية " . وقال يوم أول اغسطس ١٩٥٣ : " لقد بدأنا بالقضاء على الاقطاع حتى نضمن للفلاحين حقوقهم ونحن نسعى لزيادة الانتاج حتى يستطيع ابناؤنا في المستقبل أن يعيشوا حياة أسعد من التي عشناها " .. وقال يوم ١٨ مارس ١٩٥٥ : " ولما كانت الديمقراطية تقضي بان الدولة مسؤولة عن الوطن والمجموع بدأنا في دراسة المشكلة وقابلتنا في سبيل ذلك مشاكل منها مشكلة التخطيط وكيفية التخطيط فبحثنا ووجدنا ان هذه العملية تستغرق وقتا طويلا جدا وانتهينا من اعداد مشروع السنوات الخمس الاولى وستبدأ السنوات الخمس الثانية فوجدنا ان هذا التوجه يحتاج الى دراسة واحصاءات فبدأنا بتنمية الانتاج القومي وبدأنا في المشروعات التي قيل انها غير مجدية ومستحيلة وبدأ مجلس الانتاج في توفير النقد الاجنبي . والدخل القومي يصل الى ٧٠٠ مليون جنيه ٧٠٠ مليون جنيه نستورد منها بحوالي ٤٠٠ مليون جنيه من الخارج " . ويربط بين مقتضيات التنمية والوحدة الوطنية فيقول يوم ٤ اغسطس ١٩٥٩ : " والوطن لازم نبنيه على التعاون وعلى المحبة الذين وجدوا الفرصة والذين لم يجدوا الفرصة . كل واحد وجد الفرصة يشعر أن عليه مسؤولية تجاه هؤلاء الذين لم يجدوا الفرصة ليصلوا الى ما وصلنا اليه . نطور مجتمعنا ونعيش في مجتمع سعيد فعلا لأن المجتمع لا يمكن ان يكون سعيدا اذا كانت أقلية تشعر بالسعادة واغلبية تشعر بعبء الحياة وصعوبة الحياة " ..

و لكن،

لما كان مفهوم عبد الناصر في مرحلة ما قبل ١٩٦١ التي نتحدث عنها ما يزال مفهوما مثاليا ليبراليا وان كانت تخالطه مفاهيم شعبية واجتماعية ، على الوجه الذي أشرنا اليه من قبل ، فانه لم يدرك، بالوضوح الكافي، ان الديمقراطية الليبرالية التي كان يرفضها ليست الا الوجه الثاني للعملة التي تحمل على وجهها الاول النظام الرأسمالي . القانون الاساسي في كل منهما واحد وهو المنافسة الحرة . وهما لا ينفصلان . فحيث تقوم الليبرالية سياسيا تقوم الرأسمالية اقتصاديا... والعكس با لعكس .. وبالرغم من اتجاهات عبد الناصر ومشروعاته الديمقراطية غير الليبرالية، فانه قد راهن في التنمية الاقتصادية على الجواد الرأسمالي . وخسر الرهان في الحلبتين .. خسره في حلبة التنمية وخسره في حلبة الديمقراطية وتعلم الدرس المر وكان عليه أن يبدأ من جديد...

قضية التنمية الرأسمالية :

بعد اسبوع واحد من قيام الثورة أي في يوم ٣٠ يوليو ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ تعلن به الثورة انها تكفل للاجانب الذين يوظفون رؤوس أموالهم في مصر أن يكون لهم متى أرادوا ٥١% من مجموع رأسمال الشركة بدلا من ٤٩% أي ان تكون لهم الاغلبية في رأس المال . وبالتالي المقدره على توجيه أعمال الشركة على الوجه الذي يروونه احفظ لمالهم وأنتج لاستثماره . وتلاه المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي للانتفاع برؤوس الأموال المصرية والاجنبية .

في ١٥ يناير ١٩٥٣، قبل مضي ستة أشهر على قيام الثورة صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ ليؤجل سداد الضرائب المستحقة اذا طرأت ظروف عامة او خاصة بالممول تحول دون تحصيل الضرائب. وهكذا اطمأن كل الذين تهربوا من سداد الضرائب في المرحلة السابقة والذين يتهربون من سدادها فيما بعد الى انه يكفي ان يكون لدى الواحد منهم " ظرف خاص " لترجيء الدولة اقتضاء حقوقها او تقسيطها. وفي ١٨ فبراير ١٩٥٣ وجهت الثورة نداء علنيا في صورة قرار ينادي الهيئات والشركات لاقامة مصانع في مصر . وفي ٢٥ فبراير ١٩٥٣ تقرر اعفاء المدينين من تعويضات السداد العاجل التي اجراها البنك العقاري الزراعي قبل وبعد عام ١٩٤٦. وفي ٤ مارس ١٩٥٣ تقرر اعفاء شركات الطيران من دفع الرسوم على الوقود والزيوت وقطع الغيار وأجزاء الطائرات المستوردة . وفي الفترة من ١٠ مارس الى ١٦ مارس ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٥ بالسماح للتجار والمستوردين باضافة تكاليف النقل الى أسعار السلع المحددة الربح (المسعرة) والقرارات رقم ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥٣ برفع نسبة الارباح على أسعار التكلفة الى ١٥%. ثم صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٣ باطلاق يد شركة الملح والتعدين في المتاجرة في الملح وألغى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان يحتم بيع انتاجها للحكومة حتى يصل الى المستهلكين بسعر مناسب وبدون مضاربة على سلعة لا يستغني عنها احد . ثم صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم و المحاجر (التعدين) متنازلا عن شرط الجنسية المصرية في الشركات التي تقوم على استغلال البترول وهو ما كان مشروطا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨.

ثم جاء القانون العتيد الذي ما يزال يراود أحلام الكثيرين ، قانون استثمار رؤوس الاموال الاجنبية . نعم. لقد كان ذلك اول ما جربته الثورة للتنمية الاقتصادية. صدر ذلك القانون برقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وفيه يباح لمن يستثمر أمواله في مصر ، فضلا عن ان يكون له ٥١% من رأس المال اذا أراد ان يحول أرباحه الى الخارج سنويا وان يحول رأس ماله كله بعد خمس سنوات كما تحول اجور الاجانب الذين يحصلون عليها مقابل عملهم بالمشروعات . وزاد القانون تشجيعا ، بان انشاء إدارة خدمة للاجانب الذين يقبلون استثمار أموالهم في مصر، فنص على انشاء لجنة خاصة باستثمار المال الاجنبي من بين مهامها " تيسير الحصول على تأشيرات الإقامة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج " . ولما كان الاجانب يخطئون بحسن نية او عمدا، في احترام قوانين الإقامة المفروضة من أجل الامن الداخلي ، فان الثورة قد أعتهم من العقوبة على تلك الجرائم (القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٣) ولما كان النشاط الرأسمالي لا يهتم بدور الطفيليين من السماسرة ، وكان عدم دفع سمسرة اذا كانت الحكومة ذاتها طرفا في الصفقة قد " يسد نفس الرأسماليين " فقد أصدرت الثورة القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣ بالسماح " بالسمسرة " في التعامل مع الحكومة ومع الشركات (في ٢٣ أبريل ١٩٥٣) . والأجانب لا يحضرون!!

ربما لأن القوانين المصرية لا تسمح بالعمل لمن تجاوز سنه الستين فحرمت نفسها من خبرة " عواجز الاجانب. اذن ، يصدر القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٣ ، في ١٥ يونيو ١٩٥٣ باستمرار تشغيل

الاجانب بعد سن الستين . ربما لأن الرأسماليين أجانب ومصريين لا يكتفون بالأرباح التي تعود عليهم من الانتاج والمتاجرة وانما يضيفون اليها أرباح المضاربة على أسهم الشركات والسندات في البورصة، وبورصة الاوراق المالية في مصر ليست منظمة. اذن، يصدر القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ (في يوليو ١٩٥٣) بتنظيم التعامل في بورصة الأوراق المالية وبالمرّة كما جاء في المذكرة التحضيرية لأن الحكومة قد شرعت في " تنفيذ قانون تحديد الملكية الزراعية وما قد يترتب على تنفيذ هذا القانون من توافر المال لدى أصحاب تلك الاملاك مما يسهل عليهم توظيف هذه الاموال في القرايطيس المالية ". ربما لأن الاجانب يجلبون معهم ويستوردون تباعا بضائع كثيرة ، ومصر تفرض عليها رسوما جمركية في حين انها " للاستعمال الشخصي " وستعود اليهم حين يعودون . " معلّش " يصدر القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٣ (في ٢٢ يوليو ١٩٥٣) باعفاء السلع المستوردة على أن يعاد تصديرها بعد ذلك .

لماذا، أيها الاجانب لا تجلبون أموالكم من الخارج لاستثمارها في مصر بالرغم من كل هذه الاغراءات؟

ربما لأن للاجانب أموالا كثيرة هربت من مصر الى الخارج ولو عادت فربما يتعرضون لجزاء التهريب . " المسامح كريم " ويصدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ بالعمو الشامل عن جرائم التهريب التي وقعت منذ عام ١٩٤٧ اذا استعادها المهربون في خلال ثلاثة أشهر من صدور القانون (صدر القانون في مارس ١٩٥٣).

لماذا ١٩٤٧ بالذات؟ لأن تلك هي السنة التي بدأ فيها الصراع ضد الصهيونية فبدأ الاجانب اليهود وغير الاجانب من اليهود تهريب أموالهم الى خارج مصر منذ ذلك الحين . وبالمناسبة كان اول قرار " حراسة " فرضته الثورة يوم ٢١ فبراير ١٩٥٣ (رقم ٥٩) على بنك حمصي نظرا لما " تبين من التحريات ان بنك حمصي يقوم بتهريب الاموال الى الخارج وقد ضبط مديره في حالة تلبس بمعرفة النيابة " . ولم يكفوا بعد ذلك عن التهريب الى ان اضطرت الثورة أكثر من مرة الى تشديد العقوبة .

وماذا عن الرأسمالية القائمة بعد تشجيع الرأسمالية على القدوم؟

لقد فتحت لهم البورصة وأتيحت لهم السمسرة حتى في تعاملهم مع الحكومة. انهم يريدون من الدولة أموالا.. فلتعط الثورة لعلهم يفلحون . دعم شركات الغزل والمنشآت القطنية (قانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ في ٣١ مايو ١٩٥٣) اعادة النظر في قوانين الشركات السابقة واصدار القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (١٦ يناير ١٩٥٤) الذي تقول مذكرته الايضاحية انه صدر " للتيسير على المتعاملين والحرية الاقتصادية ومبدأ حماية حقوق المدخرين لحثهم على الاقبال على الاستثمار والتوسيع على رؤوس الاموال الاجنبية التي تستثمر في مصر فقد اشتمل المشروع على نصوص تكفل لهذا النوع من الاموال ما يغريه بالأقبال و المساهمة الجديدة " . الغاء القرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتحديد الاسعار والأرباح (قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ في ١ فبراير ١٩٥٤) تعويض فوائد وقيم استهلاك سندات البنك العقاري عن الضرائب التي فرضت من قبل على الأرباح التجارية والصناعية (قانون ٦٥ لسنة ١٩٥٤ في ٤ فبراير ١٩٥٤) . دخول الحكومة شريكة في شركة مساهمة لصناعة الحديد والصلب مع ضمانها لكل من يكتتب حدا ادنى من الربح قيمته ٤% وضمان سداد قيمة الاسهم والسندات عند استحقاقها والتعهد بشراء تلك الاسهم اذا أراد أصحابها بيعها، وضمان تحويل قيمتها الى الخارج (قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ في ٤ مارس ١٩٥٤) . خفض الرسوم على الرهون العقارية التي تعقد مع البنك الصناعي (قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤ في ١١ مارس ١٩٥٤) منح ١٠٦٠٠٠ متر مربع أرض مباني بدون ثمن الى شركة التعمير والمساكن الشعبية لاقامة عمارات عليها (قرار ١٠ مارس ١٩٥٤) . بيع الاراضي البور للشركات وكبار المزارعين وأصحاب رؤوس الاموال مقابل ٢٥% مقدم ثمن و يقسط الباقي على ٢٠ سنة بفائدة ٣% ولا تبدأ الاقساط والفوائد الا بعد خمس سنوات مع التصريح للمشتريين باعادة بيعها بالثمن الذي يحددونه. ضمان شركة الفنادق المصرية لدى صندوق التأمين والادخار لتشجيعها على

اعادة بناء فندق شهرزاد (قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ في ١٠ يونيو ١٩٥٤) ضمان الحكومة للبنك الصناعي (قانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٤ " أغرب من هذا كله الاعفاء المقنع للرأسماليين من الضرائب على الارباح الناتجة عن كل تلك التسهيلات ، وذلك في شكل قانون يقول باتخاذ عام ١٩٤٧ أساسا لتقدير الضريبة (قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٤) .

ويقول عالم الاقتصاد الرأسمالي الدكتور علي الجريتلي :

" هذا بالاضافة الى الاجراءات التشجيعية للصناعة وحمائتها . نذكر منها زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ الى ١٠٠% وعلى الاصناف التي يكفي الانتاج المحلي منها مطالب الاستهلاك بين ٢٠ و ٥٠% وتكرار حظر استيراد بعض المصنوعات بتاتا وتقييد استيراد البعض الآخر لاتاحة الفرصة لتسويق انتاج المصانع الجديدة ، وعلاج ميزان المدفوعات . ومن جهة اخرى خفضت رسوم الوارد على المواد الاولية والسلع الوسيطة والالات وأعفيت الصادرات الصناعية من رسم الانتاج مع التوسع في منح الدروباك وفي تطبيق نظام السماح المؤقت . وكان من عوامل تشجيع الصناعة الناشئة أيضا تعديل المواصفات الحكومية البالية لتشمل المنتجات المحلية بعد ان كانت تستبعد لعدم استيفاء الشروط العسيرة التي وضعت أصلا لصالح الدول الاجنبية، وأخيرا اقترن التشجيع بانشاء صناديق لدعم صناعات القطن والحريير الصناعي والاسمنت وتشجيع تصديرها وهي تمول من حصيلة رسم الانتاج ورسم الدعم الذي يمثل نسبة مئوية من ثمن المواد الاولية او من المهايا والأجور . ومن ذلك أيضا بيع العملات الاجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمي المخفض، وحظر تصدير بذرة القطن والقطن الاشموني وبعض المواد الاولية الا بعد الوفاء بحاجة الصناعة المحلية وتكليف المهندسين بالعمل في قطاعات محددة بأجر يقل عن أجر التوازن وتحريم انشاء مصانع جديدة اذا كانت الوحدات القائمة كافية "

ثم جاء الفيض من " الغنائم " . فعلى إثر العدوان " الانجليزي- الفرنسي الصهيوني " عام ١٩٥٦ فرضت الحكومة الحراسة على أموال الاعداء بسلسلة من الاوامر العسكرية بدأت برقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . والحراسة على أموال الاعداء اجراء عادي استعملته مصر لحساب بريطانيا عام ١٩٣٩ حين فرضت الحراسة على أموال الرايخ الالمانى . ومن شأن الحراسة ان ترفع يد أصحاب الاموال عن أموالهم وتديرها لحسابهم الى ان تنتهي الحرب . وهكذا وضعت أموال بمئات الملايين تحت الحراسة ووضع القطاع الاجنبي الرئيسي الذي كان يسيطر على الاقتصاد المصري تحت الحراسة . ولكن القائد المتحضر من أجل تحرير مصر سياسيا واقتصاديا ما لبث ان حول اجراء الحراسة الى عنصر من عناصر التحرير الاقتصادي ففرضت الحراسة في بيع المنشآت الاجنبية والاوراق المالية المملوكة لرعايا الاعداء ، أو من يقيم في البلاد من الأعداء ، للرأسماليين المصريين بثمن تصفيتهما أي بعد خصم الديون من الاصول، وبدون اقتضاء الثمن عند البيع ، وهكذا كسبت البنوك المصرية وشركات التأمين والشركات الصناعية والعقارية ثروات هائلة بضربة ثورية واحدة بدون ان تدفع شيئا تقريبا.

الدفاع عن قضية خاسرة:

بكل حسن النية والثقة بالآخرين والآمال غير الواقعية التي تغذيها المثالية، تولى عبد الناصر الدفاع عن التنمية الرأسمالية والاتحاد القومي معاً معبراً بذلك عن وحدة تصوره للأسلوبين ، الاقتصادي والسياسي لحل مشكلة الديمقراطية في مصر. معبراً عن أنه اختار التنمية الرأسمالية من أجل حل مشكلة الديمقراطية واختار الوحدة الوطنية كما يمثلها الاتحاد القومي لحل مشكلة التنمية بدون التفات إلى التناقض بينهما...

ففي خطبة طويلة القيت في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٧ دافع عن دور الرأسمالية في التنمية وربط هذا الدور بصيغة الاتحاد القومي وهاجم اليمين واليسار كليهما قال : " ومعركة الانتخابات ظهرت فيها بعض الاتجاهات . كلنا لا بد أن نعرف ما هي هذه الاتجاهات وما هي مصلحتها . ظهر اتجاه يميني يشكك في عملية التصير وكان يقول اننا نحن المصريين لن نستطيع أن نقوم باقتصادنا بأنفسنا ولا نقدر أبداً أن نمشي في طريقنا إلا معتمدين على الأجانب وأثبتت الأيام أن هذا الاتجاه خاطيء لأننا كمصريين عندنا القدرة أن نعمل أي شيء . استطعنا أن ندير قناة السويس ونسير فيها الملاحة وكانوا يقولون أنه لا يمكن للمصريين أن يديروا قناة السويس . واستطعنا أن ندير الاقتصاد والبنوك والشركات الممصرة ولكن الفرق بين اليوم وبين ما مضى أن الأوامر في الماضي كانت تأتي من الخارج واليوم تسير مع الثورة وأهداف مصر لمصلحتك ومصلحة أخيك ، لمصلحة هذا الشعب كمجموعة طبعاً الذين كانوا ينادون بهذه الاتجاهات اليمينية لعلهم كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية لأنهم كانوا يستفيدون دائماً من هذه المؤسسات . كانت هذه المؤسسات تعطيمهم مكافآت لأجل أن تكسب تأييدهم . وظهرت في أثناء المعركة اتجاهات يسارية ظهرت اتجاهات من أجل تحديد الملكية وتحديد الأرض مرة ثانية ومن أجل الاستيلاء على رأس المال الوطني وبعض الصناعات المصرية وأنا غير موافق على هذه الاتجاهات لأننا كثورة اجتماعية وكثورة سياسية لا بد أن تكون ملكية الشعب كله متناسقة . اليوم حددنا الملكية بـ ٣٠٠ فدان تظهر اتجاهات لتحديد الملكية بـ ١٥٠ فداناً بدلاً من أن ننادي بهذه الاتجاهات ننادي بزيادة الأرض المزروعة . إننا في تحديد الملكية كنا نقضي على الاقطاع وكان هدفنا من القضاء على الاقطاع تحرير الفرد وكان هدفنا من تحرير الفرد إقامة حياة ديموقراطية، الفرد يشعر أن عيشته سليمة ويشعر بأنه مطمئن على مستقبله واعتقد أن هذه الانتخابات اثبتت لكم أن كل فرد كان مطمئناً على مستقبله . كل واحد دخل وأعطى صوته بحرية وطبق الورقة ووضعها في الصندوق بحرص ولم يهدده أحد في حريته ولا في رزقه . اثبتت هذه الانتخابات أن الشعب يستطيع أن ينتخب من يريد بدون النظر إلى الفوارق وبدون النظر إلى الطبقات " . " طبعاً رأس المال الوطني إذا أردنا أن نحافظ عليه لأنه خاص بي وبك وبكل واحد عنده قرش في هذا البلد . هدفنا هو تنمية رأس المال الوطني ولكننا نتبع سياسة رأس المال الموجه ، رأس المال كما قال الدستور يستخدم في خدمة الشعب ولا يستخدم في أغراض تضر بمصالح الشعب ولكن الاتجاهات لا تتمشى مع أهدافنا وقد قلنا دائماً اننا نهدف إلى إقامة مجتمع تعاوني تتعاون فيه جميع الطبقات كل طبقة تعمل على أن ترفع مستواها وتعمل على ان تكون لها حقوقها وفي نفس الوقت تقوم بواجباتها . هذه الثورة ليست ملك طبقة من الطبقات ولكن هذه الثورة ملك الشعب كله بجميع طبقاته . هذه الثورة لن تقضي على الانتهازية إلا إذا قام فيها مجتمع تعاوني يتعاون فيه العامل مع صاحب العمل ويتعاون الفلاح في أرضه مع أخيه وتقوم جمعيات تعاونية للفلاحين من أجل أن يقدروا أن يقوموا بعملهم ، كل واحد يبحث عن مصلحة نفسه وفي نفس الوقت يبحث عن مصلحة أخيه هذا هو السبيل أيها الأخوة وهو الهدف حياة ديموقراطية سليمة و هو الهدف السادس من أهداف الثورة .

وهذا هو السبب الذي من أجله أقمنا الاتحاد الاتحادي القومي وقلنا إن المواطنين جميعاً يكونون الاتحاد القومي من أجل بناء هذا الوطن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً . لقد مرت بنا خمس سنين إلى الآن ونحن نحتاج إلى تدعيم لنقضي على الانتهازية وننتهي إلى إقامة الحياة الديموقراطية السليمة " .

وفي ختام ذلك العام ألقى في المؤتمر التعاوني المنعقد في جامعة القاهرة يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٧ خطاباً قال فيه : " يتضح من هذا كله أننا كدولة نهدف إلى القضاء على الاستغلال والقضاء على الفردية والانتهازية ولكننا لا نسعى لإقامة رأسمالية الدولة ، الدولة تشترك مع الشعب ونعتبر أن لها الولاية وهذه الولاية تضعها موضوع حماية مصالح صغار الرأسماليين وصغار المدخرين مع الرأسماليين الآخرين . ولا نترك صغار المدخرين حتى يقعوا في أيدي المستغلين وحتى يستغلوا أو يستخدموا لتحقيق مصالح خاصة لقلّة معينة أو لفئة من الناس .. لكن في نفس الوقت نحن لا نريد أن تكون رأسمالية الدولة بل نعتبر أن رأس المال الخاص حر، ما دام يعمل لمصلحة الشعب ويعمل للخير العام للشعب، وفي نفس الوقت نتدخل بمعنى اننا لا نريد أن نقضي أو نصفي الرأسمالية ولكن نرى أن من واجبنا أن نراقبها

ونعتبر أن رأس المال الوطني ضرورة لازمة في هذا الوقت من أجل تطور الاقتصاد القومي ولكننا يجب أن نلاحظ دائماً أن رأس المال هذا لا يتحكم في الحكم ولا يسيطر على الحكم من أجل استغلال الأغلبية العظمى لهذا الشعب".

وفي نفس الخطاب عقد مقارنة مثيرة بين موقفه من الاقطاع وموقفه من الرأسمالية ويلخص- تقريباً- رؤيته لعلاقة كل منهما بالديموقراطية . قال : " وكيف نطبق؟.. طبقناه في القضاء على الاقطاع .. لقد بدأنا الاصلاح الزراعي للقضاء على الاقطاع وكان هدفنا أيضاً إقامة مجتمع ديموقراطي اشتراكي تعاوني ولم يكن هدفنا أبداً أن نقضي على الملكية. الدستور يقول إن الملكية الخاصة مصنونة ولكن كان هدفنا أن نحول أجراء الأرض إلى ملاك ، الناس الذين اشتغلوا في هذه الأرض مدة طويلة وأبواهم وأجدادهم اشتغلوا فيها كذلك كنا نهدف الى تحويل هؤلاء الأجراء إلى ملاك وبهذا نستطيع أن نقيم عدالة اجتماعية ونقرب الفوارق بين الطبقات .. هذه كانت معاملتنا مع الاقطاع .. لم نكن نهدف إلى تحويل ملاك الأرض إلى أجراء ولكن كنا نهدف إلى تحويل الأجراء إلى ملاك .. وبهذا يكون هناك مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني .. ولما تدخلت الدولة في الصناعة لم تكن أبداً ترى أن تكون الرأسمالي الوحيد.. كما قلت لكم .. اننا نعتبر الرأسمالية الوطنية ضرورة لازمة لتقويم اقتصادنا وللتنمية وللوصول إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي . و لكن الدولة كانت تتدخل لأنها تعتبر أن لها الولاية وانها مسؤولة عن حماية الأغلبية العظمى من أبناء الشعب ضد استغلال عدد معين وضد الاستغلال الاقتصادي الذي كان مسيطراً علينا قبل ذلك وضد الاستغلال الصناعي الاجتماعي الذي كان مسيطراً علينا في الماضي . تدخلت الدولة في الصناعة لا لتكون هي الرأسمالي الوحيد ولكن لتقضي على الاستغلال ولتعطي الفرصة لكل مواطن مدخر ليشارك في الصناعة وهو مطمئن إلى أن أمواله هذه في أيدي أمينة.. والغرض هو عدم تمكين رأس المال لأن يسيطر على الحكم مرة أخرى ويفسده كما سيطر عليه وأفسده في الماضي.

" هل الهدف هو القضاء على الشخصية الفردية؟. عندما نقول أننا نريد أن نقضي على الفردية الانتهازية شيء وعندما نقول أننا نريد أن نقضي على الفردية شيء آخر . لم نقل أننا نريد القضاء على الفردية اننا نؤمن بالفرد وبحرية الفرد وشخصية الفرد وحقه في العمل وحقه في الحركة ما دام هذا يتمشى مع الدستور ومع مصالح الشعب ولكن لا نؤمن أبداً بالفردية الانتهازية أو الفردية المستغلة والنظام الاشتراكي الديموقراطي التعاوني يعمل على الحد من الفردية الانتهازية وتشجيع الفردية الوطنية التي تتعاون من أجل خير الشعب ومن أجل مصلحة المجتمع ". ان استعمال الرئيس عبد الناصر لتعبير الفرد والفردية وحق الفرد في العمل وحقه في الحركة مؤشر لا يخطيء على المفهوم الليبرالي للتنمية الاقتصادية. وبالتالي يكمل هذا المؤشر دلالة ما أوردناه من قبل كمؤشرات على المفهوم الليبرالي للديموقراطية .

الضحايا :

ولكن، هل نحن نتحدث عن موقف عبد الناصر من مشكلة التنمية الاقتصادية، أو من الرأسمالية، أو من الاشتراكية؟ أم أننا نتحدث عن عبد الناصر ومشكلة الديموقراطية؟.. لقد اطلنا في الحديث عن التنمية ومشكلاتها وقوانينها وارقامها وابطالها.. كأننا نريد أن ننتهز فرصة الحديث عن الديموقراطية لنشهر بالرأسمالية. لانستطيع أن نعتذر عن الإطالة.. لأن كل " الأفكار " والمشروعات الديموقراطية التي أولتها الثورة في تلك الفترة عنايتها و جهدها ومالها ، من أول الاصلاح الزراعي إلى الاتجاه المباشر إلى الشعب ، إلى محاولات دفعه إلى الممارسة الديموقراطية، الى منحه سلطات دستورية ، إلى مضاعفة اعداد المصريين الذين يتمتعون با لحقوق السياسية ، إلى جعل الممارسة السياسية اجبارية .. إلى آخره، كل هذا أوقف عند خطواته الأولى واجهض من مضامينه وتحول إلى شكل ديموقراطي بفعل " التنمية الرأسمالية "

وكان أول الضحايا، ديموقراطياً ، هم العمال الذين تجاهلتهم الثورة .

أن تجاهل العمال لا يعني أنهم لم يصيبوا شيئاً من المكاسب الاشتراكية في الفترة التي نتحدث عنها. فقد سبق أن اشرنا الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بمنع فصل العاملين تعسفاً ، وكان مؤدى ذلك أن للعامل الذي يفصل تعسفاً الحق في أن يلجأ إلى القضاء المستعجل ليحصل على قرار بإيقاف قرار فصله ودفع مرتبه إلى أن يحكم في الموضوع ، ولم يكن مؤاده استمرار العامل في العمل . وإنما نقصد هنا تجاهل العمال كقوة شعبية في مجال الممارسة الديمقراطية وعنصرها اللازمين : الأول : التحرير، والثاني : التشجيع على الممارسة الديمقراطية.

فمن حيث تحرير العمال من التبعية الاقتصادية لأصحاب العمل ، يصدد الانسان حقا حين يلاحظ أنه طوال تلك الفترة أي من ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ لم تضاف الثورة شيئاً يذكر- فيما عدا ما ذكرنا- إلى القوانين ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ التي صدرت في الشهر السابق على الثورة . كل المكاسب جاءت في مرحلة تالية. ولكن في تلك الفترة التي نتحدث عنها لم يكسب العمال شيئاً مقارنا لما كسبه الفلاحون .

أما من حيث التشجيع على الممارسة الديمقراطية، فبيين الأمر من موقف الثورة من النقابات العمالية والنشاط النقابي . فحين قامت الثورة كانت نقابات العمال ينظمها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ (١٩٤٢/٩/١٠) ولم يكن مسموحاً للعمال الزراعيين أو وكلاء أصحاب الأعمال أو الممرضين أو لموظفي الحكومة إنشاء نقابات وكان مسموحاً للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو بمهنة وصناعات أو حرف متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو يشتركون في إنتاج واحد أن يكوّنوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم " .

وكان ممنوعاً على النقابات استثمار اموالها والاشتغال بالمسائل السياسية أو الفنية وكان مباحاً للنقابات في كل مهنة أن تكون اتحاداً لها وكانت العيوب الأساسية في هذا القانون- بالنسبة إلى النشاط النقابي- هي أن حق تكوين النقابات كان مقيداً . ولم تكن هناك أية امكانات لبناء نقابي يمثل كل العمال النقابيين ، إذ كان أصحاب كل مهنة يعتبرون- في اتحادهم- طائفة مستقلة عن العاملين بالمهن الأخرى ، ثم حد من تنمية المقدرة المالية للنقابات عن طريق استثمار أموالها، وأخيراً ذلك الحظر المفروض على اشتغال النقابات بالمسائل السياسية وهو يحرم على النقابات كل نشاط يدخل في نطاق تلك الكلمة واسعة الدلالة " السياسية " خاصة دلالتها المحددة : الديمقراطية : فجاء القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر قبل الثورة (يونيو ١٩٥٢) فأباح للمصريين والعاملين في المستشفيات غير الحكومية تكوين نقابات كما أباحه للعمال الزراعيين وأبقي الحظر مفروضاً على موظفي الحكومة ووكلاء أصحاب الأعمال (المادة ١) .

فجاءت الثورة باضافة تنسيق غرابتها مع غرابة الاتجاه الرأسمالي فأصدرت القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٤ (٣٠ سبتمبر ١٩٥٤) بإباحة تكوين النقابات لوكلاء رجال الأعمال . الإضافة الإيجابية الوحيدة كانت في ١٦ مارس ١٩٥٥ عندما صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ ينص على : في أي وقت يبلغ أعضاء نقابة المنشأة ثلاثة أخماس مجموع عمالها يعتبر الباقون أعضاء في النقابة " . (المادة ٥) . وبقي كل شيء على حاله حتى صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩. تقول مذكرته الايضاحية إنه لجميع القوانين التي كانت نافذة من قبل منذ عام ١٩٣٣ فكأنها لم تضاف شيئاً .

ولكننا نلاحظ في شأن نقابات العمال أنه بدلاً من أن يكون من حق كل العاملين في كل مؤسسة على حدة أن يكونوا نقابة لتمثيلهم في مواجهة رب العمل الخاص بهم ، الغى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هذه النقابات وجعل من كل العاملين بمهنة أو صناعة واحدة أو بمهن أو صناعات متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم " نقابة عامة " واحدة ، على مستوى الجمهورية مع التصريح لها بأن تشكل نقابات فرعية في المديريات أو المحافظات كما لها أن تشكل لجان نقابية في المؤسسات المشتغلة بنفس الصناعة أو المهنة إذا كان عدد العمال المنضمين للنقابة في المؤسسة ٥٠ عاملاً فأكثر .

فإذا لاحظنا أن عدد العاملين في المنشآت فقط (بعد استبعاد الزراعة والتشييد والخدمات) كان عام ١٩٥٩ ، تاريخ صدور القانون، حوالي ٦٥٠٠٠٠٠ في حين أن الذين يعملون منهم في مؤسسات تشتغل أكثر من ٥٠ عاملاً لم يكن يزيد عن ٢٥٠٠٠٠٠ ندرِك كيف أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، كان قد حرم ٤٠٠٠٠٠٠ عامل أي ما يقرب من ٣/٢ من مجموع العمال الصناعيين، من النشاط النقابي .

هذا بالإضافة إلى تركيز القيادة النقابية في النقابة العامة " المركزية " وما يترتب على هذا من إضعاف لمقدرة اللجان النقابية في مواقع العمل . أكثر من هذا ما نصت عليه المادة ١٧٠ من أنه " لا يجوز لمن فصل نهائياً من المؤسسة أن يستمر في عضوية اللجنة النقابية لها " . ولما كان الفصل مباحاً ، ولو كان تعسفياً ، إذا أن الجزاء على التعسف هو التعويض النقدي ، وهو عبء يسير على الرأسماليين فقد كان أي رب عمل يستطيع أن يطرد أي عامل نقابي نشيط من اللجنة النقابية بأن يفصله من العمل بعد محاكمته أمام مجلس الإدارة !! (المادة ١٧٣) . في مقابل هذا أقر القانون لنقابات العمال بحق إنشاء " اتحاد " يرعى مصالحها المشتركة وبذلك أمكن إلغاء تجزئة العمال وبايجاد رابطة علوية تنظيمية واحدة لهم . وكان ذلك من مفاخر الثورة . ولكن لكل شيء وجهين . فإذا كان القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد أوجد للعمال سلطة مركزية واحدة فإنه من ناحية أخرى قد عرض حركتهم النقابية لمخاطر سيطرة هذه السلطة المركزية أو السيطرة عليها ، خاصة إذا لاحظنا إن هذا القانون ذاته قد نص على تحريم الاضراب (المادة ١٨٠ فقرة ٢ ج) وهو تحريم ترعاه وتسأل عنه النقابة العامة واتحاد نقابات العمال بشكل مطلق، أي بصرف النظر عن اختلاف ظروف العمل من موقع إلى موقع وما قد يتوافر في موقع ما من مبررات الاضراب.

هذا هو كل ما أصابه العمال وما أصيبوا به في الفترة ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ . وخلصته تقوية الحركة النقابية في القمة وإضعافها في القاعدة وهو غير ديموقراطي . وقد برزت أضراره تماماً حين أنشئت وزارة العمل واختير لها من قمة الحركة النقابية وزيراً بعد وزير فأصبح مصب طموح النقابيين هو الالتحاق بالسلطة التنفيذية . هل هو إفساد متعمد للحركة النقابية؟ .. لا .. ولكنه أحد النتائج التي لا مفر منها للتنمية الرأسمالية. إن أحد وسائل تشجيع وتقوية الرأسماليين هو إحباط وإضعاف مقدرة العمال. ويستحيل استحالة مطلقة في مصر وفي غير مصر أن تكون الدولة مع مصالح الرأسماليين ومصالح العمال في نفس الوقت وبنفس القدر. لو قبله العمال والفلاحون، وقد يقبلون، فإن الرأسماليين والملاك لن يقبلوا المساواة أبداً .. لسبب بسيط هو أن مصالحهم لا تلتقي مع مصالح الذين يعملون .

الطبقة الجديدة :

قبل عنها- فعلاً- انها طبقة جديدة تلك التي سيطرت على حياة مصر السياسية والاقتصادية في الفترة التي انتهت عام ١٩٦١ . وأ يقل أحد لماذا هي جديدة . وقد يذهب الظن إلى أنها طبقة نشأت حديثاً ولم تكن موجودة من قبل . ولكننا نعتقد أن مرجع جذتها إلى " غرابتها " إنها ليست طبقة بأي معنى اقتصادي لأن ليس لها موقع من علاقات الانتاج ، إذ انها أصلاً غير منتجة . ولكنها خليط غريب من البشر الذين لا ينتجون شيئاً اجتمعوا حول الدولة وفي أجهزتها وتعاونوا جميعاً على امتصاص مواردها.

منهم المؤسسة العسكرية التي تصاعدت سلطتها بعد عام ١٩٥٥ وأصبحت دولة فوق الدولة وامتنعت قيادتها قدرأ لا بأس به من الدخل القومي فأصبح القادة العسكريون من بين قمم الأثرياء والمترفين والوسطاء في الصفقات المدنية والعسكرية ففسدوا هم أولاً وأفسدوا الحياة ثانياً وادى الأول والثاني إلى هزيمة ١٩٦٧ فيما بعد . وقد ضربنا مثلاً لذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ الذي وضع جهاز الدولة المدني جميعه في خدمة قيادة القوات المسلحة. ولما كان كبار القادة لا يعملون بالتجارة والسمسرة بأنفسهم فقد عملوا بها من خلال زوجاتهم وبنائهم وأقاربهم . ولكن لحسابهم وكان قطاع آخر من كبار القادة أكثر شطارة فغادر القوات المسلحة، خاصة بعد ١٩٥٦ ، ليشارك في غنائم الحرب فأصبح منهم رؤساء مجالس الادارات والمديريون العامون ومديرو المصانع ، و انتقل و احد من أعضاء مجلس قيادة الثورة ليكون رئيساً للمؤسسة الاقتصادية . هذه طائفة .

أما الطائفة الثانية فهم البيروقراطيون . أولئك الذين كانوا موظفين تعساء في دولة راكدة عام ١٩٥٢ قد أصبحت دولتهم الآن أكثر نشاطاً وتدخلأ ، وأصبحت مصالح الرأسماليين والأجانب والمصريين متوقفة إلى حد كبير على دراساتهم وأرائهم وقراراتهم وتوصياتهم فأصبح عدد كبير منهم يجمعون بين وظيفتين : موظفون في الدولة يتبعونها وموظفون لدى الدولة يتبعون الرأسماليين في الخارج ، ويقبضون من الطرفين ، ويشاركوا الطرف الثاني أن لم يكن بأنفسهم فبواسطة زوجاتهم وبنائهم وأقاربهم . ولكن لحسابهم - وهذه طائفة.

أما الطائفة الثالثة فهم الرأسماليون الذين لا ينتجون إنما يقومون بالأعمال الطفيلية كالوساطة والمقولة والسمسرة والاستيراد والتصدير لبضائع لا يحتاجها إلا المترفون . ولقد كادت مكاتب الاستيراد والتصدير والوساطة والاستشارة والوكالة التجارية في القاهرة - في تلك الفترة- أن تقارب المقاهي عدداً. وبرز في مصر عدد من الأفاقين الدوليين لم يلبثوا أن أصبحوا من أصحاب الملايين وكان أحدهم- وهو أجنبي - يستورد المأكـل والمشرب و" التـسالي " لولائمه من مطعم مكسيم في باريس بالطائرة وهي ولائم كانت مقصورة على الطوائف الأخرى السابقة . ثم طائفة أخرى من الكتاب والصحفيين والمثقفين والانتهازيين الذين قدموا ما يملكون : اقلامهم وصحفهم وعقولهم في مقابل أن يشتركوا في مغامرات الطبقة الجديدة فأصبحوا منها . أولئك الذين طبلوا وزمروا لكل كلمة ووافقوا على كل إجراء وصدقوا لكل متكلم وجروا وراء كل فرصة وبرروا كل شيء ..

أما الامتداد الريفي لهذه الطبقة الجديدة فكان يمثلها أولئك الملاك الذين كانوا تابعين للاقطاعيين فأصبحوا هم سادة. خدم الباشوات السابقين ومديرو عزبهم ووكلاؤهم والصف الثاني من أسرهم .

الآن خلى لهم مكان القمة وقفزوا اليه وأصبح اتصالهم بالسلطة مباشراً ، وأصبحوا هم المرشحين في الانتخابات بعد أن كانوا وسطاءها. وأصبحوا هم أصدقاء السلطة المحلية بعد أن كانوا لا يقتربون منها، ولا يقبلون، الا بتوصية من " فوق " ..

كل هؤلاء اجتمعوا وتعاونوا وتستر بعضهم على بعض وتبادلوا الهدايا والرشاوي وتجمعهم " مصلحة " واحدة : نهب الدولة من خلال تحقيق ما تأمر به قيادتها . ولما كان نهب الدولة ليس عملية اقتصادية بل هو " سرقة " فاننا لم نستطع أن نفهم كيف أن تلك الطبقة الجديدة إلا من حيث " غرابتها " . ولا شك أن اجتماع طبقة على أن تسرق شيئاً غريباً ، ولكنه حدث في مصر . كان سبب حدوثه تلك الرغبة العارمة في التنمية الاقتصادية التي أخرجت الدولة من سلبيتها وزجت بها في مجال النشاط الاقتصادي ثم اختيار الأسلوب الرأسمالي للتنمية حيث يضع أهداف التنمية في أيدي المضاربين . ثم ضعف الرأسمالية المصرية حيث أصبح هدفها من التنمية هو الاختلاس وليس الانتاج وليس العمل أيضاً .

هذه الطبقة الجديدة عوقت حل مشكلة الديمقراطية وأجهضت مشروعات الثورة من ناحيتين . الناحية الأولى : احتكارها لاتخاذ القرارات أو تشويه القرارات التي تتخذها قيادة الثورة وتوجيهها في التنفيذ إلى ما يتفق مع مصالحها والحيلولة بذلك دون أن تسهم الجماهير الشعبية في اتخاذ تلك القرارات. بمعنى أنها أصبحت طبقة فوق الشعب ، و تحت القيادة ، وعازلة بينهما ، لا تعلم القيادة من إرادة الشعب إلا ما تريد تلك الطبقة ولا يستفيد الشعب في الاتجاه الديمقراطي للقيادة إلا بالقدر الذي تريده تلك الطبقة وفي حدوده . ولما كانت الديمقراطية لا تعني مجرد تعبير الشعب عن إرادته بل تعني أن ذلك التعبير سيصوغ القرارات التي تصدرها الثورة فإن إرادة الشعب أو ما عبر به عنها لم تستطع في أغلب الأوقات أن تخترق هذا الجانب الحاجز الذي أقامته الطبقة الجديدة إلا بعد إعادة صياغته ، كما أن إرادة القيادة التي كانت تحاول جاهدة نسج خيوط اتصالها بينها وبين الشعب لم تصل إلى هذا الشعب إلا بعد أن مرت بالحجاب الحاجز فلواها وعقدها. ومن ناحية أخرى فإن هذه الطبقة الجديدة هي التي أفشلت المشروعات الديمقراطية للثورة .

في الريف- كما في المدن- وببساطة، قام الملاك والرأسماليون الطفيليون وأعوانهم من البيروقراطيين والانتهازيين المعششين في أجهزة الدولة أو " المتشعطين " عليها بتنفيذ المشروعات الديمقراطية. هم الذين اختاروا أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية من خدمهم أو تابعيهم وانضم إليهم المشرفون الزراعيون كممثلين للبيروقراطية ومديرو فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني كممثلين للرأسمالية وسماسرة وتجارة المحاصيل والأسمدة والبذور و علف الماشية كممثلين للطفيليين ، وسخروا الجمعيات التعاونية لأغراضهم فاستولوا في النهاية على البذور والأسمدة والأعلاف والسلف بأسماء وهمية وضاربوا على احتياجات الفلاحين وحولوا الريف كله إلى أسوأ سوق سوداء فلم يفد الفلاحون مما أنشأت لهم الثورة شيئاً يذكر ووجدوا أنفسهم وقد تحرروا من الاقطاعيين وتحصنوا ضد الطرد من الأرض أسرى قوة جديدة لا تمكنهم من زراعة الأرض إلا بعد أن تستنفد طاقتهم وتستولي على محاصيلهم فظلوا كما كانوا- تقريباً- ولو أن السادة قد تغيروا . ثم ان هذه الطبقة الجديدة هي التي أنشأت وشكلت وقادت هيئة التحرير. وهي التي أنشأت وشكلت وقادت الاتحاد القومي (كان أحد إقطاعي الصعيد عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي . أما كيف وصل فلا أحد يدري) هم الذين يجمعون الناس في السراقات . ليثبتوا للقيادة " كفاءتهم " الجماهيرية وهم الذين كانوا يتركونهم في السراقات ويندفعون مودعين القيادة حين انصرافها ولا يعودون .

النكوص:

في عام ١٩٦٠ كان عبد الناصر قد بدأ يدرك أنه قد خسر رهانه على التنمية الرأسمالية وأنه يوشك أن يخسر رهان الديمقراطية أيضاً . ولقد أشرنا من قبل إلى إعلانه بدء استشهاده الخطر على الثورة في ذلك العام .. والفقرات الثلاث الآتية ، من أقواله ، تبين كيف نما ادراكه مخاطر الفشل خلال عامين. بدأها وفيه بقية من أمل وختمها وقد وضع أصبعه على أسباب الفشل . الفشل في حل مشكلة الديمقراطية...

في ٩ يوليو ١٩٥٩ ألقى خطاباً في افتتاح المؤتمر القومي العام للاتحاد القومي دعا فيه بحرارة إلى ضرورة الاستجابة إلى متطلبات التنمية الاقتصادية ، و علق " قيمة " الاتحاد القومي ودلالته الديمقراطية على مدى نجاحه أو فشله في إنجاز هذه المهمة . ويبدو من خطابه ذاته أن ثمة " معوقات " لخطط التنمية وان كان لم يفصح عن مصادرها..

قال : " وعلينا- أيها الأخوة- أن نذكر دائماً أن ظروفنا لا تتحمل أي تردد أو أي انتظار. ان خطة مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات في الجمهورية العربية المتحدة لابد أن تتجح وينبغي أن تعقبها دائماً خطط متتابعة لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات أو أقل ، ذلك أنه من المحتم علينا أن نحقق

انطلاقة واسعة المدى تجعل تطورها سابقاً على الزيادة المنتظرة في عدد السكان وإلا فإن كل أمانينا سوف يصيبها الشلل إذا ما كان السبق لزيادة عدد السكان على سرعة النمو الاقتصادي والاجتماعي. كذلك علينا أيها الأخوة في هذا المجال ألا نتصور بحال من الأحوال أن مهمتنا هي الاحتفاظ بالحالة الراهنة. ان أي تنظيم شعبي ديمقراطي يتخيل أن واجبه هو الاحتفاظ بالأحوال كما تسلمها ، إنما يفقد أصلته الشعبية والديموقراطية. علينا أن ندرك بوعي أن مهمة التنظيم الشعبي هي تنظيم الدفع الثوري وتجديد قواه وهي استمرار الحركة في إطار العقائد القومية نحو مزيد من العدل الاجتماعي . كذلك فإنه من المحتم علينا ألا ننسى أنفسنا. إن القيادات الشعبية يجب ألا تتعزل بأي حال من الأحوال عن قواعدها فإنها إذا فعلت ذلك وقعت في الخطأ الذي يقع فيه من يتصور أن الشجرة الخضراء الكبيرة اليانعة تقدر على الحياة إذا فقدت الصلة بجذورها ومن ثم فإن القيادات الشعبية ينبغي عليها دائماً أن تذكر سر قوتها . ولسوف يبقى الشعب دائماً هو سر القوة الخالدة . كذلك فإنه من أعظم ضمانات بقاء الصلة بين القيادات الشعبية وقواعدها أن تترك القيادات بوضوح أن القيادة خدمة عامة وليست انتفاعاً شخصياً .

بعد سبعة أشهر، ينذر بأن خطة التنمية لا بد أن تنفذ ويشير إلى مصدر المعوقات بشكل عام فيسميهم "فئة من الاستغاليين" دون إيضاح أكثر : قال يوم ٢٢ فبراير ١٩٦١: " فخطة تنمية الدخل القومي في عشر سنوات لا بد أن تنفذ لأنها تمثل إرادة الشعب الذي يريد لجمهوريته أن تنمو وأن تتطور، ويمثل إرادة الشعب الذي يريد لأبنائه العمل الشريف والعمل الكريم . أما إذا كانت هناك فئة من الاستغاليين لا تريد لهذه الخطة أن تنفذ فإننا نقول لهم ان الشعب قد صمم على أن يقضي على الاستغلال السياسي أو الاستغلال الاجتماعي أو الاستغلال الاقتصادي .. "

بعد خمسة أشهر أخرى يعترف بأن مشكلة الديمقراطية ليست مشكلة دساتير وبرلمانات فقط ، وليست مسألة حريات سياسية فحسب ، بل هي- أولاً- مشكلة المساواة بين الناس في المقدره على ممارسة الحقوق الدستورية والحريات السياسية ، وانه بدون هذه المساواة في المقدره والتي هي مقدره اقتصادية بالدرجة الأولى، فإن الأقوياء سيسلبون حرية الضعفاء.. ولا شك انه كان في ذهنه خلاصة تجربته الماضية وما انتهت إليه من سلب حريات الفلاحين والعمال التي صاغها لهم دستوراً وحاول تنفيذها في مشروعاته الديمقراطية .

قال في عيد الثورة التاسع يوم ٢٢ يوليو ١٩٦١ : " الديمقراطية أيها الأخوة لا توجد . بمجرد إصدار دستور وقيام برلمان .. الديمقراطية لا يحددها الدستور ولا يحددها البرلمان . بل توجد بالقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال " .

نلاحظ هنا- قبل أن نستطرد- أن عبد الناصر قد ميّز " الأحتكار " كمعوق للديموقراطية وأنه يتحدث عن " القضاء على سيطرة رأس المال " .. ولم يقل كما كان يقول من قبل " سيطرة رأس المال على الحكم " .. ذلك لأنه اكتشف خلال تجربته ان ليس من اللازم لإهدار الديمقراطية أن يسيطر رأس المال على الحكم سيطرة مباشرة ، بل يكفي أن يسيطر على الشعب من خلال علاقات الانتاج السائدة. وهذا واضح من باقي كلماته. استطرد فقال :

" فلا حرية- أيها الأخوة- بلا مساواة ولا ديموقراطية بدون مساواة مع الاقطاع ولا مساواة مع الاستغلال ولا مساواة مع رأس المال . الدستور يهب الحرية والدستور يعطي الديمقراطية ولكن الاقطاع يسلب الحرية والديموقراطية . الاستغلال يسلب الحرية والديموقراطية ديكتاتورية رأس المال تسلب الحرية والديموقراطية . فلا حرية حقيقية ولا ديموقراطية حقيقية إلا بالقضاء على الاقطاع والاحتكار والاستغلال وسيطرة رأس المال " .

جيد.

ولكن ما الذي حدث بالنسبة لخطط وأهداف التنمية؟..

الدرس المر:

ببساطة، لقد خذلت الرأسمالية المصرية عبد الناصر ولقنته درساً لن ينساه ، وعاه وتعلم منه، فبعد ما قدم إليها، وبالرغم من " محاباته " لها على حساب العاملين ، أثبتت له أنها جواد خاسر، فأفشلت، متعمدة، متأمرة، كل مشروعات التنمية، بعد أن أفسلت، متسللة، منافقة كل مشروعات الديمقراطية ...

وقصة النكوص، وما أسفرت عنه من دروس، تستحق أن يتعلمها كل الديموقراطيين في العالم الثالث النامي، و ليس في مصر وحدها.

(١٢) الشعب.. الشعب.. من هو الشعب

يا لصلافة هؤلاء القوم :

منذ عام ١٩٤٧ كان المهندس، مصري الجنسية يوناني الأصل، أدريان دانيوس يطوف بمشروعه عن " السد العالي " على كل الحاكمين والحكومات والنواب والشيوخ في مصر لعل أحداً منهم يهتم بدراسة مشروعه العبقري . إقامة سد في مجرى النيل جنوبي أسوان يخترن وراءه مياه الفيضان ويتحكم في ما يستخدم منها ولا يسمح لتلك المياه بما كان مسموحاً به : أن تعبر الأرض بسرعة لتصب في البحر الأبيض المتوسط غامرة الأرض التي تمر بها ثلاثة أشهر كاملة يتعطل فيها الزرع إلى أن تنحسر. كان مشروع السد العالي يعني- عند صاحبه- استغلال مياه الفيضان المختزنة في استزراع ملايين الأفدنة من الأرض التي تفتقد الري . وتوليد قدر من الطاقة الكهربائية يعوض مصر عما تفتقده من مصادر الطاقة الأخرى : الفحم والبتروئل.. وبالتالي بفتح الباب واسعاً لامكانات زراعية وصناعية غير محدودة..

بالرغم من ذلك لم يهتم أحد بمجرد دراسة المشروع .

ثم جاءت ثورة ١٩٥٢ وقبيلت ما لم يقبله أحد من قبل : أن تدرس المشروع . وتولى متابعة دراسته واحد من أكثر أعضاء مجلس قيادة الثورة عزماً وحسماً في الطبع والحزم والحسن هو المرحوم جمال سالم . واستعانت الثورة بكل بيت موثوق من بيوت الخبرة العالمية. فلما أن ثبتت صلاحيته فنياً أصبح جانب كبير من أحلام الرخاء في مصر متوقفاً على إقامة السد العالي ، وكان ثمة مشكلة التمويل.. فاتجهت الثورة، كعادتها في السنين الأولى من عمرها، إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية نفقات الإنشاء . ولم تلبث أن تلقت عام ١٩٥٥ عرضاً من الولايات المتحدة الأمريكية بالمساهمة في تمويل إنشاء السد (٥٦ مليون دولار) وانضمت إليها إنجلترا (١٤ مليون دولار) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي تسيطر أمريكا على إدارته (٢٠٠ مليون دولار) .. وكان على مصر أن توفي بباقي النفقات.

كان ذلك نموذجاً كاملاً لمساهمة " رؤوس الأموال الأجنبية " في حل مشكلات التنمية الاقتصادية في دولة نامية. وكان- على هذا الوجه- محكاً لا يخطيء لمدى صدق هذا النموذج . كما كان فرصة فريدة ليختبر فيها أنصار التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية صحة مواقفهم . ولقد كانت ثورة ٢٣ يوليو في ذلك الوقت ، من بين أولئك الأنصار .

ثم ،

بعد أن استقر الأمر على قاعدة من التفاؤل ، أو كاد أن يستقر، وبدىء في دراسة مراحل التنفيذ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بشرطين إلى جمال عبد الناصر لتنفيذ ما وعدت به . الأول: الصلح مع إسرائيل . الثاني: إيقاف التعاون مع الاتحاد السوفيتي أي عدم إتمام صفقة الأسلحة التي اتفق عليها في ذلك العام...

قالت جريدة النيويورك تايمز: " إن حكومة الولايات المتحدة تربط بين مقترحاتها بمساعدة مصر في بناء السد العالي وبين تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ". وكان هربرت هوفر وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أكثر صراحة فقال : " السد العالي مقابل الصلح مع إسرائيل .." وقال أنتوني ايدن في مذكراته : " كان المطلوب أن يعطي المصريين وعداً.. برفض المساعدات التي تعرض عليهم من المصادر الشيوعية ".

وسحبت الولايات المتحدة عرضها تمويل السد وتبعتها إنجلترا، ثم البنك الدولي، وبلغ الخبر عبد الناصر بينما كان مع الرئيس تيتو في رحلة العودة من بريوني فقال تيتو : يا لصلافة هؤلاء القوم ". أما عبد الناصر فلم يفهم الأمر على أنه مجرد صلافة.

قال في ٨ مارس ١٩٦٥: " معركة السد العالي كانت معركة كل واحد فيكم بل كل واحد عربي من أبناء الأمة العربية. كان يعتبر معركة السد العالي معركة العزة.. معركة الكرامة . لما سحب تمويل السد العالي اعتقدوا أن سحب التمويل أن السد العالي لن يبنى . إن إحنا حنركع على رجلينا ونستجدي ونشحت علشان بينوا السد العالي . إحنا شعب عمره ما ركع على رجليه ولا استجدي ولا شحت . السد العالي علشان يبنني خضنا معارك.. تأميم قناة.. التهديد.. الحصار الاقتصادي . تجميد أموالنا.. العدوان الثلاثي .. الحرب النفسية.. المؤتمرات .

وكان كل ذلك كافياً ، وأكثر من كاف ، ليتعلم عبد الناصر درساً لن ينساه أبداً .. أن رؤوس الأموال الأجنبية لا تساهم في التنمية الاقتصادية في أي بلد نام إلا طبقاً لشروطها . وإن ليست شروطها كلها اقتصادية.. بل إنه تحت شرط " الاستقرار " اللازم لتحقيق الربح تتدرج عشرات الشروط التي تتصل بصميم حرية الوطن واستقلاله...

بقيت " رؤوس الأموال " الوطنية...

النكوص الغادر:

اتفق عالمان من علماء الاقتصاد أحدهما رأسمالي هو الدكتور علي الجرتيلي والآخر اشتراكي هو الدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، على أنه ما إن وافى عام ١٩٦١ حتى كان عبد الناصر قد تأكد من أن الرأسمالية المصرية قد نكصت عن وعودها المعلنة وغدرت بالثورة التي دعمتها وشجعته وأعزتها. ونقول "رشتها" . لتساهم في تنمية اقتصاد " الوطن " .

يقول الأول :

" كانت الحكومة في مراحل التخطيط الأولى تنفذ نصيبها من الاستثمار ولا تملك توجيه الطاقة الإنتاجية في القطاع الخاص . ولم يكن لها سيطرة على أجهزة الانتاج والادخار تكفل التحقق من تنفيذ ما يناهز ١٤٠٠ مشروع جديد من مختلف القطاعات . ولم يكن في متناول الحكومة الأجهزة الملحقة بها استثمار ما يناهز ثلاثمائة مليون جنيه سنوياً . وبينما كانت الحكومة توجه استثمار فائض الميزانية العادية والادخار الجماعي قي صناديق التأمين والمعاشات لم تكن لها السيطرة على مدخرات قطاع الأعمال في

الأرباح غير الموزعة . وهي أهم مصادر الادخار في الأزمنة الحديثة. وكانت الرغبة الملحة في السيطرة على المقدرات الاقتصادية سبب التحول الجذري في التفكير الذي سبق صدور قوانين ١٩٦١ . بالإضافة إلى إزالة الفوارق في توزيع الثروة والقضاء على الاحتكار. إذ لا يتسنى مع التنمية السريعة في الدول النامية أن تعتمد على مدخرات الأفراد فحسب ، ولا مناص من إزالة التعارض الكامن في قطاع الأعمال المنظم بين الرغبة في توزيع الأرباح أو استثمارها وفق رغبة المنظم وبين ضرورة تدبير المواد اللازمة قسراً أو بطريق الاقتناع للاستثمار وفقاً لخطة التنمية . وقد تم ذلك عن طريق التأميم الشامل ."

ويقول الآخر:

" منذ ١٩٥٥ بدأت الدولة في إنشاء أجهزة التخطيط . وبالذات لجنة التخطيط القومي . ثم تلا ذلك إنشاء منصب وزير دولة للتخطيط . وأخذت هذه الأجهزة في إجراء الأبحاث والدراسات والإعداد للتخطيط الشامل. وفي سنة ١٩٥٩ بدأ من الضروري والممكن البدء فيه . وفي أغسطس ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥ كمرحلة أولى في خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية مناسبة في جميع القطاعات مع عناية خاصة للتصنيع ."

" ولكن ما كادت الخطة الخمسية الأولى تأخذ طريقها الى التنفيذ حتى اتضحت بعض الأمور الهامة التي استخلصت منها القيادة الثورية أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية بدون تغيير عميق في الهيكل الاقتصادي المصري وفي العلاقات الاجتماعية السائدة فيه . فقد أفسحت الخطة الخمسية الأولى في الأصل مكاناً رحيباً للقطاع الخاص وعولت عليه في تنفيذ جزء هام من مشروعاتها ميقية للقطاع العام عيب المشروعات الضخمة قليلة الربح (السد العالي / استصلاح الأراضي / التعدين / البترول .. الخ) والحجم الذي يمكنه من أن يلعب دوره في توجيه اقتصاد قومي عماده القطاع الخاص . ولكن الرأسمالية الكبيرة أحجمت عن تنفيذ ما ورد بالخطة وأخذت منها موقفاً سلبياً وعملت على حجب مواردها الضخمة عن تمويل التنمية . بل إنه يمكن أن نقول أن موقف الرأسمالية الكبيرة في التنمية قد زاد سوء عما قبل ."

نلاحظ من هذه النصوص :

أولاً : إن مكان القيادة في الخطة الخمسية الأولى كان محجوزاً للقطاع الخاص وليس للقطاع العام وهو ما يتسق ما أوردناه من قبل في بيان الرؤية الرأسمالية للتنمية الاقتصادية التي كانت تسود فكر عبد الناصر في ذلك الحين . قال في الاحتفال بالعيد السابع للثورة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٩ :

" طبعا في هذا أرى رأس المال الخاص أعطى له الحرية ورأس المال العام الذي هو القطاع العام يدخل لموازنة رأس المال الخاص ولمنعه من السيطرة على الحكم في نفس الوقت الدولة لها ولاية ومسئولية أنا أحمي الصناعة ومنع استيراد المصنوعات الخارجية إذن لازم احمي المستهلك وأفرض واوجد ربحاً لصاحب المال ."

ثانياً : إن القطاع الخاص (الرأسمالية المصرية) قد نكص عن أداء دوره في الوقت الذي كانت الدولة- من خلال القطاع العام والخزانة- تؤدي دورها وذلك لأن القطاع الخاص كان خارج نطاق سيطرة الدولة أو رقابتها . كان متروكاً " لضميره الوطني " .. فغدر .

قال ضمن خطاب ألقاه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ : "... إنا تركنا رأس المال يعقد الاتفاقات في الخارج ... رأس المال بنوفر له العملة الصعبة .. بنوفر له جميع التسهيلات علشان يعمل . وهو كل اللي يعمله

كان يباخذ أرباح المصانع .. إيه المخاطرة اللي في مقابلها رأس المال كان يباخذ كل هذه الفوائد؟.. مفيش مخاطرة بأي حال من الأحوال . مشروعات طبعاً تحولت إلى أرباح شخصية بعدين لما أعلننا تأميم الشركات البريطانية والفرنسية، من تأميم، أعلننا تمصير.. على طول اتلموا على بعض وتقدموا.. كل واحد فيهم عايز يخبط شركتين ثلاثة من الشركات الممصرة.. سواء اللي أصلها فرنسي أم أصلها انجليزي .. وبعد كده بدأ الانحراف.. انحراف ازاي ؟ .. بقى فيه قطاع عام . بقى فيه قطاع خاص. القطاع الخاص عايز يكسب ، الصناعة اللي كانت بـ ٢ مليون جنيه بقيت ٨٨ مليون . المباني اللي كانت في ٥٢ بنيناها بـ ٥ مليون جنيه تيجي في سنة ١٩٦٠ الحكومة بتنزل بـ ٦٠ مليون جنيه للعمليات اللي في المشروعات الحكومية اللي لا أول لها ولا آخر. الرأسمالية المستغلة تنفذ وتربح موش الربح الحلال اللي مفروض يكسبوه ، ولكن الربح الحرام . بعض الناس رفضوا آلات جاية من الخارج دافعين فيها عملة صعبة.. في التوريد بيرشوا .. في التصدير بيرشوا.. وفي الاستيراد بيرشوا... لأنه حيحقق أرباح وعايز يحقق أرباح .

ليس إدانة بل حقيقة:

في يوم ٣ ديسمبر ١٩٦١ تحدث عبد الناصر عن تجربته مع الرأسمالية المصرية فقال : " العملية ليست إدانة بل كما قلت إننا نبحث عن الحقيقة . وإننا نريد أن نأخذها من تجربتنا في العشر سنوات وفي السنوات اللي كانت قبل الثورة . على أي شيء كانت تدل تجربتنا ؟.. هل استطعنا أن نقيم عدالة اجتماعية؟.. هل استطعنا أن نقيم ما يمكننا من القضاء على الظلم الاجتماعي؟.. هل استطعنا ان نقضي على الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي و الاستغلال الاجتماعي .. أبداً لم نستطع " .

لماذا؟...

الإجابة من خطاب ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ قال :

" حاولنا أن نحل بالوسائل السلمية. حاولنا أن نحل في إطار من الوحدة الوطنية ولكن النية كانت من طرف واحد. لأن هناك خلافات سياسية وخلافات جذرية. ولقينا الرجعية إما بتستكين حتى تجد الفرصة، وبتستكين لغاية الوقت المناسب . وبتتزلف وتتسلق عرشان تحمي فلوسها، وبتنمي نفسها ولكن بتستكين للوقت المناسب . ولكن هل نجح الكلام اللي قلناه ؟.. هل نجح اللي قلناه إن احنا عايزين نحل المتناقضات في داخل إطار الوحدة الوطنية بالطرق السلمية؟.. لا. ما نجحش . من جانبنا احنا كانت نوايانا سليمة وكنا بنقول عايزين نعمل محاولة جديدة تبين طيبة الشعب وتبين عمق هذا الشعب الأصيل في الحضارة.. ولكن لا يمكن أن يتم عمل النية اتمامه من جانب واحد ، أما الجانب الآخر فهو ينتهز أو ينتظر الفرص المناسبة " .

لا يخفى على أحد أن حديث عبد الناصر في هاتين الفقرتين كان مجرد من الانفعال الذاتي وقريب إلى التقرير الموضوعي . لا يدين عبد الناصر الرأسمالية المصرية ولا يشهر بها . كما أنه لا يخاطب عواطفها الوطنية لتعود إلى الصواب كما كان يفعل من قبل ، لقد قبل عبد الناصر أن ينحاز إلى الواقع الموضوعي على حساب التقدير الذاتي وأدت يتعامل مع الحقيقة و لو كانت مرة بدلاً من الغضب عليها. وكانت أولى الحقائق التي تعلمها عن الوحدة الوطنية.

الوحدة الوطنية:

لقد عرفنا من قبل أن " الوحدة الوطنية " كانت أحد الاركان الأساسية لحل مشكلة الديمقراطية في مصر ، كما كان يريد عبد الناصر في مرحلة التجربة.. التعامل مع الناس جميعاً بصفتهم مواطنين ثم الوحدة فيما بينهم جميعاً لأنهما وطنيين أو ينبغي أن يكونوا كذلك .

كان اختيار الوحدة الوطنية هو الذي حمل عبد الناصر على استبعاد التعدد الحزبي وهو الذي صاغ له هيئة التحرير إطاراً يجمع الشعب كله في هيئة واحدة ، وهو الذي صاغ له الاتحاد القومي جبهة تضم جميع أفراد الشعب ويكون لكل واحد حقوق سياسية متساوية مع الآخرين ..

والوحدة الوطنية شيء عظيم كعظمة المثل العليا، و طاهر كطهارة الملائكة ولا شك في أن لكل حاكم في الأرض مصلحة في أن تتحقق الوحدة الوطنية على طاعته. وقد يزيد بعض فيدعون إلى الوحدة الوطنية من أجل المحبة والسلام بدلاً من الحقد والصراع .. ولا عيب في هذه الدعوات إلا أنها تتجاهل أن الله جلت حكمته قد اختار خلفاءه في الأرض بشراً ولم يختار الملائكة . والبشر متفردون كل بمقدرته العقلية والجسدية والمادية . و للبشر احتياجات مختلفة. وللبشر نزوات وأطماع .. فالبشر في الأصل مختلفون قبل أن يتلقوا دعوة الوحدة الوطنية أو قبل أن يثمروا.. وأن أسخف ما في الدعوة إلى الوحدة الوطنية على الإطلاق هو تجاهل أو إنكار أسباب الخلاف والفرقة والصراع بين الناس . إنها حينئذ تبدو ساذجة إلى حد الطفولة. إذ لماذا ندعو الناس إلى الوحدة الوطنية إذا لم يكونوا في الأصل مختلفين متفريقين متصارعين؟ ..

إذن فالدعوة إلى الوحدة الوطنية، تفترض الخلاف أصلاً . حينئذ يكون من الكلام الذي لا معنى له أن ندعو الناس المختلفين أصلاً إلى الوحدة الوطنية أو تحملها عليها حملاً ، بدون أن تبين ما هو على وجه التحديد " الموضوع " الذي يجب على الناس أن يتوحدوا عليه..

في مرحلة الصراع الوطني من أجل التحرير، أي حين يكون " الوطن المشترك " في خطر، حين يكون " بيت العائلة " مهدداً بالأغتصاب ، تكون الوحدة الوطنية لازمة بمعنى لازمة؟.. إن لكل فرد، لكل مواطن، مصلحة مؤكدة في إنقاذ الوطن ورد العدوان عليه. وتكون للوحدة الوطنية أولوية على الخلاف بين الناس . لماذا؟ لأنه مهما تكن الآراء أو المصالح داخل الوطن فإن لكل فريق من المختلفين مصلحة مؤكدة في حماية الوطن ، لأن ذلك يمثل الحد الأدنى من الأمل ، أي أمل في أن يسوي خلافاته الداخلية الوجه الذي يرضيه. من هنا فإن البشر، في كل أطراف الأرض يؤجلون خلافاتهم الداخلية " ليتحدوا " من أجل الانتصار على عدوهم المشترك الذي يهدد وطنهم .

وكانت تلك دعوة مبررة في مرحلة التحرر الوطني.. فكانت الوحدة الوطنية في صيغة هيئة التحرير مبررة.

في المرحلة التالية، مرحلة الاتحاد القومي، حيث كانت الوحدة الوطنية مطلوبة من أجل التنمية كان الأمر مختلفاً . التنمية هي في النهاية عائد الانتاج والتقدم نحو الرخاء . هنا نكون قد اقتحمنا تناقضات المجتمع من الداخل ، ويكون لكل فرد سبب مشروع في أن يتطلع إلى نصيب من العائد القومي متكافئ مع ما أسهم به في تحقيق هذا العائد القومي . قال عبد الناصر يوم ٦ أكتوبر ١٩٦١: " إنه لا بد أن يكون الدخل القومي شركة بين المواطنين ، وبدونه، وبدون ضمان عدالة التوزيع على الأساس الصلب المتين لا يعد الدخل القومي شركة بين المواطنين .. كل بقدر جهده الحقيقي لتحقيق هذا الدخل القومي" ...

هل يمكن أن تتحقق الوحدة الوطنية في هذه الحالة؟.

نعم ،

و لكن على أن يكون مضمونها " التنمية القومية وعدالة توزيع العائد القومي " أو " الكفاية والعدل " ذلك التعبير الذي تلقنه عبد الناصر من دروس التعامل مع الرأسمالية المصرية التي نكصت عن تنفيذ نصيبتها في التنمية لتحتفظ بأكثر من نصيبها في العائد القومي.. هذه الوحدة الوطنية تكون ممكنة بقدر التزام جميع الأطراف بها . إذ لا يمكن أن يطلب من طرف واحد أن يدفع ثمن الوحدة الوطنية ويتحمل أعباءها بينما الطرف أو الأطراف الأخرى لا تلتزم إلا بأهدافها الخاصة.. وإلا فإن الدعوة الى الوحدة الوطنية والمحبة والسلام وعدم الحقد تكون في النهاية دعوة موجهة إلى المظلومين ليقبلوا بوضعهم المتدني ويحبوا ظالمهم ويهادنوا مستغليهم .. أو ليكونوا ملائكة مطهرين من عواطف الغضب والكرهية.. وهو مستحيل..

هل للشعب مصلحة في الوحدة الوطنية ؟

لا شك في هذا . كل أفراد الشعب لهم مصلحة في الوحدة الوطنية والمحبة والسلام حتى أولئك الذين سيكونون مطالبين بالتخلي عن بعض مصالحهم . ذلك لأنه مع وجود التناقضات الموضوعية بين الناس يكون الناس بالخيار بين أمرين . إما حل تلك التناقضات سلبياً ، وهو ما يعني أن على بعض الأطراف أن تتخلى عن بعض مصالحها. وإما أنها ستحل بغير الطريق السلمي ، المدمر والمعوق لكل الأطراف. قال عبد الناصر في افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومي يوم ٩ يوليو ١٩٦٥ . " ولقد كان تقديرنا أن حماية المصري الوطني إنما تتوقف على الشعب باعتباره التيار الدائم المتدفق الخالد الذي لا ينتهي ولا يحول، وكان أمامنا - مثلاً- أيها الأخوة المواطنين - طريق تعدد الأحزاب . و لكن الأحزاب لا يمكن أن تكون إلا تعبيراً عن أوضاع إجتماعية و على هذا الأساس فإن تعدد الأحزاب في بلدنا مع ازدياد الفوارق بين الطبقات ووجود تخلف يحدد للدخل القومي نطاقه في نفس الوقت سوف يصنع هوة سحيقة بين الأحزاب ولا سبيل إلى اجتيازها . كما أنه في محاولة القلة التي تملك الاحتفاظ بما تملكه وفي محاولة الكثرة التي لا تملك الفرصة المتكافئة أن تستعيد حقها يصبح الصراع الدموي أمراً محتماً باعتباره الطريق الوحيد إلى التغيير. ثم يكون ما يستتبع ذلك من الناحية الخارجية حين يحاول الذين يملكون أن يجدوا السند من خارج بلادهم كما يحاول غيرهم أن يواجه هذا السند الخارجي بسند خارجي مضاد له . هكذا يصبح الوطن ميداناً للحرب الأهلية بين أبنائه على أسوأ الظروف أو يصبح ميداناً للحرب الباردة بين الكتل الخارجية دون أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام ...

وما العمل إذا اختارت طبقة مصالحها على حساب الوحدة الوطنية ؟ .

لقد كان ذلك هو السؤال الذي واجه عبد الناصر وهو يرى تجربته كلها مهددة بالانهيار بعد أن خذلته الرأسمالية المصرية التي وثق بها وبنى خطه للتنمية على أساس من تلك الثقة . وتجاهل العمال لفترة طويلة إرضاء لها ، وابتكر لها هيئة التحرير والاتحاد القومي ليفسح لها المكان الذي احتلته وأصبحت به سيدة التجربة الأولى لحل مشكلة الديمقراطية في مصر.. سيطرت على المؤسسات الشعبية واستغلت النشاط الاقتصادي للدولة ثم نكصت عن تحمل نصيبها في أعباء التنمية.. أي فتكت بكل معنى من معاني الوحدة الوطنية.

ولم يكن الجواب سهلاً . وهو لا يكون سهلاً على أي حاكم يجد نفسه في موقف الاختيار بين السلبية حيث متسع الرئاسة و بين الإيجابية حيث متاعب المسؤوليات . وهو لا يكون سهلاً على أي حاكم يختار

الإيجابية فيكون عليه أن ينحاز إلى جانب من قوى الصراع الاجتماعي الذي لم يعد منه مفر . ويصبح اختياره هو المحك الحقيقي الذي لا يقاربه أي محك آخر في الكشف عن ديموقراطيته . ذلك لأنه ، في هذا الموقف الصعب يكون مطالباً بأن يختار بين القلة القوية القادرة المحيطة به، وبين الأغلبية المستضعفة العاجزة البعيدة عنه. ولقد قلنا في أكثر من موضع من هذه الدراسة أن الديموقراطية ليست كلاماً عاطفاً على الشعب ، بل موقفاً منحازاً إلى أغلبية الشعب يتجمد في نظام يحمي و ينمي مصالح أغلبية الشعب .

ولقد كان عبد الناصر حين واجه هذا الاختبار لأول مرة عام ١٩٦٠ ، كما قال ، قد بلغ الذروة كحاكم وزعيم وقائد . وكانت الجماهير العربية في مصر والوطن العربي قد أسكنته قلوبها حباً وكانت الرأسمالية المصرية، والعربية أيضاً ومنتفوها وكتابها وصحافتها قد ارتفعت به إلى أقرب مكان القداسة. فهو البطل، وهو الملهم وهو المعلم وهو الزعيم.. ومع ذلك فإن عبد الناصر قد أدرك منذ عام ١٩٦٠ أنه مطالب بأن يجيب على سؤال يفرضه الواقع التاريخي : لقد استغلت الرأسمالية المصرية الوحدة الوطنية لمصلحتها وأثارت بذلك أسباب الصراع الاجتماعي حول المصالح المتناقضة فإلى من ينحاز؟.. هل يلوذ بالذروة التي وصل إليها يصطنع الحياد؟ أم ينحاز إلى الأقلية التي سيطرت وتحكمت وهي في مركز القوة من دولته؟ أم ينحاز إلى الأغلبية الغائبة بما يعنيه ذلك من صدام مع ذات القوى التي تسبب هو في صعودها إلى مراكز القوة؟..

و لقد اختار عبد الناصر. وكان اختياره واحداً من المواقف الفذة في تاريخه وتاريخ الحكام قاطبة... أختار أن ينحاز إلى الأغلبية، أغلبية الشعب، ضد ذات القوى التي مكن لها من قبل.. أو- نقول- اختار الانحياز إلى أغلبية الشعب ضد نفسه. انحاز عبدالناصر ١٩٦١ ضد عبد الناصر ١٩٥٢ .

قال عبد الناصر في خطاب وجهه إلى شعب الجمهورية العربية المتحدة يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦١: لقد قضيت الأيام الأخيرة كلها أفكر. وكنت بمشاعري مع شعبنا العظيم في كل مكان . في القرى وفي المصانع وفي الجامعات . وفي المعامل وفي المواقع الأمامية في خط النار لمواجهة العدو مع جنودنا وفي البيوت الصغيرة المضيفة بالأمل في مستقبل أفضل . كنت مع هؤلاء جميعاً ، مع الفلاحين والعمال والمتقنين والضباط والجنود أحاول أن أتحمس مشاعرهم وأن أتفاعل بفكري مع فكرهم . كانت أصابعي على نبض هذه الأمة صانعة الحضارة صانعة التاريخ صانعة المستقبل . وكانت أذناي على دقات قلبها الذي نبض دائماً بالحق والخير والسلام . كنت أريد أن يكون اختياري صدى لاختيارها وكنت أريد أن يكون موقفي تعبيراً عن ضميرها وأقول لكم الآن - أيها المواطنين - لقد اخترت باسم الله ، باسم الأمة، باسم آمالها، باسم مثلها العليا، باسم كل المعاني التي قدستها ، باسم كل المعارك التي حاربتها ، باسم هذا كله كان قراري وكان اختياري : أن طريق الثورة هو طريقنا.. ان الاندفاع بكل طاقة إلى العمل الثوري هو المفتاح الوحيد لكل مطالب نضالنا الشعبي وهو الوفاء الأمين بكل احتياجات جماهيرنا المؤمنة المصممة على الحرية بكل صورها الاجتماعية والسياسية "

الشعب.. من الشعب؟

كان ذلك إعلاناً عن ثورة التصحيح التي فجرها عبد الناصر في مصر العربية والتي سنتحدث عنها، فيما بعد. نكتفي الآن بأن نشير إلى أن دروس التجربة التي وعها عبد الناصر، وخاصة استحالة الوحدة الوطنية على أن يستغل الناس بعضهم بعضاً، قد قفزت بمفهومه للديموقراطية إلى مستوى أكثر تقدماً بكثير مما كان من قبل . وفي هذا الصعود النامي لمفهومه للديموقراطية واجه وحسم موقفه من واحدة من أخطر وأعمق قضايا الديموقراطية.

ولقد طرح عبد الناصر هذه القضية وموقفه منها طرْحاً قوياً على الرأي العام في مصر حينما أعلن يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ شعاراً يقول : " كل الحرية وكل الديمقراطية للشعب ولا حرية ولا ديمقراطية لأعداء الشعب؟".

نستطيع أن نقول إن هذا الشعار كان صدمة للمفاهيم السائدة ، حينئذ ، عن الديمقراطية وعن الشعب، لم يستطع كثيرون امتصاص آثارها . وبقي الشعار إلى وقت طويل وربما إلى الآن غير مفهوم تماماً من كثير ممن يعنون بمشكلة الديمقراطية فكراً أو تطبيقاً . كان المفهوم السائد أن الشعب هو جماع المواطنين المنتمين إلى الدولة. وأن الديمقراطية نظام عام لا يفرق بين المواطنين . وأن التفرقة الوحيدة المقبولة ديمقراطياً بين أبناء الشعب الواحد هي التفرقة ما بين الأغلبية والأقلية . أما أن يكون هناك من بين ذات الشعب شعب وأعداء للشعب وأن تكون الديمقراطية نظاماً مقصوراً على من يسمون الشعب محجوبة عن يسمون أعداء الشعب فهو أمر كان يبدو غريباً ومتناقضاً . وكان المصدر الأساسي للتناقض والغرابة فيه هو أنه يثير سؤالاً أولياً يبدو غير قابل للإجابة الديمقراطية : من هو الذي يملك الحق في أن يعين الشعب وأعداء الشعب ويفرز بينهما ومن الذي أعطاه هذا الحق؟.. أو كيف يمكن هذا التعيين؟.

ومع ذلك فإنه بمجرد أن نتحرر قليلاً من أسر المفاهيم الليبرالية التقليدية ونواكب التطور الفكري والتطبيقي الذي أصاب مفهوم الديمقراطية في العالم كله نتبين بوضوح أن عبد الناصر لم يفعل شيئاً إلا أنه تبنى موقفاً أكثر تقدمية من المواقف السائدة . وقد تبين بوضوح أيضاً غرابة وتناقض المفهوم العام المتجانس النمطي لكلمة " الشعب " .

إن علم السياسة والنظم السياسية وعلمائه، لم يختلفوا قط في وجوب التمييز بين " الشعب الاجتماعي " و بين " الشعب السياسي، يعنون بالشعب الأول كافة الذي ينتمون إلى الدولة. و يعنون بالشعب الثاني " كل من يتمتع بالحقوق السياسية في الدولة " . الشعب الأول تحدده شروط اكتساب الجنسية (الهوية) . الشعب الثاني تحدده شروط اكتساب الحقوق السياسية.

ويزعم جان جاك روسو في مؤلفه " العقد الاجتماعي " أنه أول من فطن إلى هذه التفرقة. قال في هامش أضافه إلى الفصل السادس من الكتاب الأول من مؤلفه المذكور، وهو يتحدث عن نظام " المدينة " الاغريقية الذي يعتبرونه نموذجاً للديمقراطية ، إن " المدينة " بمعناها السياسي تعني الوطن والانتساب إليه يعني أن لصاحبه حق المساهمة في إدارة شؤون المدينة فهو " مواطن " أما " المدينة " بمعناها المدني فتعني محل الإقامة .

ولا يطابق الشعب الاجتماعي الشعب السياسي . لم يتطابقا قط ولا يتطابقان الآن في أية دولة وفي أي مذهب. يكفي أن نعرف - مثلاً- أن الشعب الاجتماعي في مصر العربية يبلغ ٣٧ مليوناً وأن الشعب السياسي بمفهومه البسيط (حق الانتخاب) لا يبلغ عشرة ملايين . ومع ذلك فإن كل من وصل إلى مقعده عن طريق الانتخاب لا يفتأ يذكر الناس بأنه منتخب من الشعب أو أنه يمثل الشعب . حتى أولئك الذين لم ينتخبهم إلا بضعة آلاف في إحدى الدوائر الانتخابية لا يجدون حرجاً في أن يزعموا أنهم يمثلون الشعب.

ولقد كانت الديمقراطية الليبرالية، وما تزال، نظاماً جانحاً إلى الحد من الشعب السياسي . عندما بدأ الإصلاح الديمقراطي في إنجلترا عام ١٨٣٢ كان عدد الناخبين لا يزيد عن ٤٠٠٠٠٠ ناخب من بين عشرة ملايين مواطن تقريباً . وبالرغم من توالي الإصلاح الديمقراطي في عامي ١٨٦٨ و ١٨٨٤ فإن حق التصويت، أبسط الحقوق السياسية، ظل في إنجلترا- قلعة الديمقراطية الليبرالية- مقيداً بشروط

مالية حتى ١٩١٨ ولم يصبح للنساء حق الانتخاب إلا في عام ١٩٢٨، وبقي نظام الانتخاب على درجتين حتى عام ١٩٤٨.

وعندما قامت الثورة الفرنسية الليبرالية وأصدرت أكثر الدساتير ديمقراطية في تاريخ فرنسا (دستور ١٩٧٣) لم يزد عدد " الشعب السياسي " عن ٧ مليون من بين الشعب الاجتماعي الذي كان يبلغ خمسة وعشرين مليوناً تقريباً . ولم يرض هذا التوسع الديمقراطي أغلبية قادة الثورة فلم يطبقوا الدستور ووضعوا بدلاً منه دستور يقول التقرير الذي صاحبه : " يجب أن يحكمنا الأفضل علماء والأكثر اهتماماً بالمحافظة على القوانين وهؤلاء لا يوجدون إلا بين الملاك " .. ومع اشتراط الملكية مناطاً للحرية السياسية هبط عدد الشعب السياسي في فرنسا الثورة الى " نصف مليون ..

وهكذا، في كل المجتمعات في كل مراحل التاريخ ، في كل المذاهب ، لا يكون لكلمة " الشعب " دلالة واحدة. وتكون دلالتها السياسية أكثر حصرأً وضيقاً من دلالتها الاجتماعية و في مصر العربية حين أطلق عبد الناصر حق الانتخاب من كل القيود تقريباً . وضاعف عدد من لهم الحقوق السياسية بقيت أغلبية الشعب الاجتماعي خارج نطاق الممارسة الديمقراطية.. و يكفي أن نتذكر أن كل مصري لا يبلغ ١٨ عاماً لا يكون منتبياً الى الشعب السياسي ..

إذا كان ذلك كذلك فما الجديد في موقف عبد الناصر عام ١٩٦١؟.. وما هي دلالة كل الحرية وكل الديمقراطية للشعب ولا حرية ولا ديمقراطية لأعداء الشعب؟...

قال عبد الناصر يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١: " سنعمل اشتراكية .. الاشتراكية حياة ، الاشتراكية عدالة اجتماعية، والعدالة الاجتماعية معناها أنني أخذت من الغني وأعطيت الفقير وأعدت توزيع الثروة . في إعادتي لتوزيع الثروة من هو الشعب؟.. هو عبارة عن جميع الفئات التي تساند الثورة الاشتراكية وتساند الثورة الاجتماعية والبناء الاشتراكي . إذن أما نيجي النهاردة ونقول كل الحرية للشعب وكل الديمقراطية للشعب لازم احدد وأفرز وأخصص ايه هيه قوى الشعب العاملة ، ايه هو الشعب؟ من هو الشعب اللي الثورة الاجتماعية تعمل من أجله ومن هم أعداء الشعب ؟ .. أعداء الشعب هم جميع القوى والجماعات التي تناهض هذه الثورة الاشتراكية والثورة الاجتماعية واللي هدفها طبعاً القضاء على هذا النظام الاشتراكي والعودة إلى نظام رأسمالي أو مستغل أو نظام مبني على أساس ديكتاتورية رأس المال".

هذا موقف واضح . يوجد بين الديمقراطية والاشتراكية مضمون قوي ويأخذ من المضمون الاشتراكي مقياساً موضوعياً لفرز الشعب (له مصلحة في الاشتراكية) من أعداء الشعب (أعداء الاشتراكية).. فتكون كل الحرية والديمقراطية للشعب.. ولا حرية ولا ديمقراطية لأعداء.. الاشتراكية.. هذا المعنى التوحيدي كان عبد الناصر قد عبر عنه تعبيراً بليغاً في ٩ يوليو ١٩٦٠ حين قال : " هناك اتصال عضوي بين الاشتراكية والديمقراطية حتى ليصدق القول بأن الاشتراكية هي ديمقراطية الاقتصاد وأن الديمقراطية هي اشتراكية السياسة " .

ومع ذلك فإن هذا الموقف الديمقراطي الواضح الذي اتخذه عبد الناصر لم يجد طريقه إلى الواقع . قد تكون في هذا مفارقة ومع ذلك فما أكثر المفارقات في تاريخ عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر.. ولقد جاءت الثغرة من أن عبد الناصر في عام ١٩٦١ أيضاً ، وحتى بعد أن تحددت أفكاره الخاصة عن الديمقراطية، لم يشأ أن يفرضها.

مسمار جحا:

نعرف كلنا قصة جحا الذي باع منزله إلا مسماراً في حائط . وما زال يطالب بحق رؤية مسماره ويقتمح المنزل الذي باعه حتى " طفش " السكان وتركوه له فاسترده . مثل هذا حدث في مصر عام ١٩٦١ أعني أن قد ترك لأعداء الشعب مسمار في منزل الشعب .

كيف؟

حينما كان عبد الناصر يعلن تلك الأفكار المتطورة عن الديمقراطية كان قد بدأ ثورة التصحيح التي قضت على الرأسمالية المصرية الكبيرة وأضعفت ما بقي من نشاط رأسمالي بسلسلة من القوانين التي صدرت يوم ٢١ يوليو ١٩٦١ .. وأصبح واضحاً أن الذين اضرروا بتلك القوانين يدخلون في تعريف عبد الناصر لأعداء الشعب ..

و لكنه حين أراد أن يصوغ أو يعيد صياغة النظام ديموقراطيا ، لم ينفرد بالأمر كما انفرد باصدار القوانين الاشتراكية . لم يصدر الميثاق مثلاً (صدر عام ١٩٦٢) . ولم يعدل الدستور مثلاً (عدل سنة ١٩٦٤) . ولم يغير قانون الانتخاب مثلاً ثالثاً (عدل عام ١٩٦٢) بل أصدر يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ قراراً (رقم ١٧٨٩) بتكوين لجنة جمعت الخلاصة المثقفة وأصحاب الحكمة وأساتذة الجامعات ورجال الدين والكتاب والصحفيين تحت اسم " اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية " .. وطرح عليهم خلاصة فكره الذي أوردنا خلاصته وكان عليهم أن يحددوا طبقاً لمقياس موضوعي من هم الشعب ومن هم أعداء الشعب ..

وظلوا يتحاورون ويتنافسون أكثر من شهر كان عبد الناصر خلاله محل محاكمة فكرية بالغة الصراحة والجرأة من بعض الأعضاء. لم يضق بها يوماً ثم تركهم يقررون ما يرون . فانتهوا - طبعاً - إلى أن أعداء الشعب هم أعداء الثورة الاشتراكية . وهكذا أخلي البيت من الرأسماليين الذين أضرروا- على الأقل- من القوانين الاشتراكية. ولكن جزءاً كبيراً من أعضاء اللجنة أنفسهم كانوا من الرأسماليين الذين أضرروا مباشرة أو بطريق غير مباشر من القوانين الاشتراكية (لم يكن قد تقرر العزل السياسي بعد). فماذا يفعلون " لتميع " مفهوم أعداء الثورة الاشتراكية؟.. أضافوا مقياساً آخر للشعب . كان المقياس الأصيل كما طرحه عبد الناصر : الذين لهم مصلحة في الثورة الاشتراكية.. جاء المقياس المضاف : من يساهم في الدخل القومي .. وبنسبة مساهمته. وما لبثوا أن قدموا من الاحصائيات المأخوذة عن الفترة السابقة ما يثبت أنه طبقاً لقيمة الاسهام في الدخل القومي والأهمية النسبية اقتصادياً والنسبة العددية يمثل الفلاحون ٢٧% . والعمال ٢١% . والرأسمالية الوطنية ١١% . وأعضاء النقابات المهنية ١٤% والموظفون ١١% وأعضاء هيئة التدريس ٦% والطلبة ٥% والنساء ٥% من الشعب .. أما من عدا هؤلاء فهم أعداء الشعب !! .

على هذا الأساس ، اختفى مقياس أعداء الثورة الاشتراكية ، وعليه قام نظام الـ ٥٠% على الأقل للعمال والفلاحين . وبه احتفظت الرأسمالية المصرية ومثقفوها والبيروقراطيون ، كل منهم ، " بمسمار جحا " في بيت الديمقراطية الجديد.. وهنا لن يدرك عبد الناصر مخاطره إلا بعد فوات الأوان ..